PROVISIONAL
A/C.4/SR.2174
15 January 1976
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

اللجنة الرابعة

محضر موجز مؤقت للجلسة المائة والرابعة والسبعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، الساعة ٣٠/٢٠

الرئيسة : السيدة جوكا ـ بانفورا (سيراليون)

المقرر : السيد كوارتين ـ سانتوس (البرتغال)

المحتويات :

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)
تقرير اللجنة الرابعة الى الجمعية العامة

المحتويات /..

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة ، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه . كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :
Chief of the Official Records Editing Sectionm Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، فان آخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ .

ويرجى من المشتركين في المناقشات أن يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

../..

75-74210

المحتويات (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الخاصة المعنيـــة بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الفصول المتعلقة بالأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) :

مسألة سانت هيلانة

مسألة بيتكيرن ، وتوفالو ونيوهيبريد

مسألة الصحراء الاسبانية .

افتتحت الجلسة في الساعة ٢٠/٤٥

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

مشروع القرار A/C.4/L.1119

الرئيسة : أعلنت انضمام الجمهورية العربية السورية وجامايكا الى مقدمي مشـــروع القـرار .

وبناء على طلب ممثل فرنسا ، أجرى تصويت مسجل .

المؤيـدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، النمسا ، جزر البهاما ، البحريـــن ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كومـــورو ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، مصر ، غينيا الاستوائيـــة ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، ايـران ، العراق ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاوس ، ليسوتو ، الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليـــون ، سنغافوره ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهوريـــة العربية السورية ، تايلندا ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغنـــدا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكيـــة السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير وزامبيا .

المعارضون : لا شئ .

الممتنعون : فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار A/C.4/L.1119 بأغلبية ١٠٦ صوتا ، مقابل لا شئ ، وامتناع اثنين عن التصويت .

السيد ماغاى (اليابان) : قال انه صوت مؤيدا مشروع القرار ، أولا على أساس ألا يفسّر العون المادى ، المطلوب من الوكالات المتخصصة وسائر هيئات الأمم المتحدة تقديمه الى الشعوب المستعمرة في افريقيا بموجب الفقرة ٥ من المنطوق وما يماثلها من الفقرات ، على أنه يتضمن مساعدة مسلحة بأى شكل كانت ؛ وثانيا ، ألا تفسّر أحكام الفقرة ٨ من المنطوق قانونا بأنها تعني أن على الوكالات المتخصصة وسائر هيئات الأمم المتحدة الكف عن تقديم الحد الأدنى من المساعدة التي يحق لكل دولة عضو في هذه الهيئات الحصول عليها بشكل طبيعي بصفتها دولة عضوا ، طالما كانت عضويتها قائمة .

السيد كاتزن (الولايات المتحدة الأمريكية) : أعلن أن وفده امتنع عن التصويت لأن بلاده تعارض ، لأسباب تتعلق بالسياسة العامة ، التسييس المطرد للوكالات المتخصصة الذى يمكن أن يعرقل ماتقوم به من عمل هام في المجالين التقني والانساني . وقال ان لوفد الولايات المتحدة الامريكية تحفظات بيد يها بشأن نص الفقرة ٢ من المنطوق والنص المماثل في الفقرات الأخرى . وأضاف ان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد بلا تحفظ التطور السلمي في الاقاليم المستعمرة ، وتقديم مساعدة انسانية لها ، ولكنها لا تستطيع ان تؤيد مبدأ تزويد هيئات الأمم المتحدة لحركات التحرر القومي بكل العون المادى الضرورى ، فهو مبدأ يتجاوز نطاق هذه الهيئات واختصاصاتها ، ويمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على برامجها للمساعدة التقنية والانسانية .

السيد دى لاتايار (فرنسا) : أعلن أن وفده امتنع عن التصويت لأسباب مبدئية . فالوفد الفرنسي يؤيد كل التأييد أحكام الفقرة ٦ ، ويرحب بالتدابير المتخذة لتقديم مساعدة ، على سبيل الأولوية ، الى شعوب الأقاليم التي كانت تحت الادارة البرتغالية ، ويقدّر المبادرة التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد . ومع ذلك ، لم يستطع هذا الوفد أن يصوت مؤيدا نصا

(السيد دى لا تايار ، فرنسا)

يتضمن أحكاما له عليها تحفظات جدية ، كما لا يسعه أن يؤيد كل فقرات التقرير الذى أفردته اللجنة الخاصة لهذا الموضوع .

السيد ستيرنبرغ (هولندا) : قال ان الحكومة الهولندية ، وان تكن مهتمة بتنفيذ الوكالات المتخصصة للاعلان ، لها بشأن القرار الذى جرى التصويت عليه لتوه والمتعلق بهذه المسألة ، نفس التحفظات التي أبداها الوفد الهولندى في هذا الصدد في العام الماضي ، والتي تنصب على الفقرة ٨ من المنطوق المتعلقة بموقف افريقيا الجنوبية من الوكالات المتخصصة . وعلاوة على ذلك ، فان الوفد الهولندى لا يعتقد ، كما ورد في الفقرة المذكورة ، أن على هيئات الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدات الى رود يسيا الجنوبية .

السيدة هسويه جون — وو (الصين) : أعلنت أنه لما كان موقف الصين من المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي معروفا تماما ، فان للوفد الصيني تحفظات على فقرات المنطوق التي تتضمن اشارة الى هاتين الهيئتين . ومع ذلك ، فان الوفد الصيني يؤيد القرار في مجموعه .

السيدة سكوتسبرغ — أهمان (السويد) : تكلمت كذلك باسم الوفد الفنلندى والنرويجي والدانمركي ، فأعلنت تأييدها لزيادة المساعدات الانسانية والتعليمية والتقنية المقدمة الى الشعوب المضطهدة ، وقالت انها ، بالتالي ، تولي اهتماما كبيرا للدور الحالي والمقبل للوكالات المتخصصة في هذا الصدد . وأضافت أن حكومات بلدان الشمال الأوربي تفترض ، من حيث المبدأ ، أن على الوكالات المتخصصة أن تحتفظ بطابعها العالمي ، وانه لا بد من المراعاة التامة لنظامها الأساسي .

السيد جونيجو (باكستان) : قال انه لو كان وفده حاضرا التصويت ، لكان قد أيد مشروع القرار .

السيدة بينت (بلجيكا) : علات تأييد وفدها لمشروع القرار بأنه يؤيد المساعدات التي يمكن للوكالات المتخصصة أن تقدمها الى الأقاليم المستعمرة والى البلدان الحديثة الاستقلال ، وان كانت له تحفظات بيديها ، كما فعل في السنوات السابقة ، بشأن بعض الفقرات ، ولا سيما الفقرة ٨ .

السيد هوليلا (بوتسوانا) : قال ان وفده ، لو كان قد حضر التصويت ، لكان قد صوت مؤيدا مشروع القرار .

السيد فون اوثمان (جمهورية المانيا الاتحادية) : أعلن أن وفده كان سيمتنع عن التصويت لو كان حاضرا - فان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ليست في الواقع مقتنعة بأن من المصلحة العامة أن توغل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة في طريق سياسي لا صلة له بولايتها . فكثير من هذه المؤسسات مجعولة أساسا للاضطلاع بدور تقني ، ولذلك فان تضمين أنشطتها عناصر سياسية ، وبوجه خاص عناصر تثير الخلاف ، يمكن أن يقلل من فاعلية عملها دون أن يؤدى مع ذلك الى تسهيل حل المشاكل السياسية . وقال ان وفد جمهورية المانيا الاتحادية يجد ، بوجه خاص ، صعوبة في قبول الأحكام الاجرائية المستهدفة في الفقرة ٩ من المنطوق . وفي هذا الصدد ، أحال السيد فون اوثمان الى التعليل الذى كان قد تقدم به وفده عند التصويت على قرار الجمعية العامة ٣٣٠٠ (د - ٢٩) الخاص بهذه المسألة .

السيدة ادلشتاين (كندا) : قالت ان وفدها ، لو حضر التصويت ، لكان قد أيد مشروع القرار .

السيد بودهيراجا (الهند) : قال ان وفده ، باعتباره من مقدمي مشروع القرار ، كان سيؤيده لو كان حاضرا التصويت .

الانسه لوورى (المملكة المتحدة) : قالت ان وفدها كان سيمتنع آسفا عن التصويت على مشروع القرار لو كان حاضرا التصويت . ذلك ان للوفد البريطاني ، كما حدث في السنة الماضية ، تحفظات على العلاقات الرسمية بين الجمعية العامة والوكالات المتخصصة ، وهي العلاقات التي ينحو القرار نحو تعزيزها ، وله كذلك تحفظات أخص على نصوص الفقرات ٢ و ٥ و ٦ ، التي تتطلب أحكامها تأييد انهاء الاستعمار بوسائل غير سلمية ، وهو ما يتنافى مع الميثاق . وعلاوة على ذلك ، فان أحكام الفقرة ٨ تعتبر ، في رأى هذا الوفد ، انتهاكا لمبدأ الشمولية والتساوى في حقوق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

السيدة مويلان (ايرلندا) : قالت ان وفدها كان سيصوت مؤيدا مشروع القرار لو كان قد حضر التصويت .

السيد البيحي (اليمن الديمقراطية) : قال ان وفده ، لو كان حاضرا ، لكان قد صوت مؤيدا مشروع القرار الذى هو من مقدميه .

تقرير اللجنة الرابعة الى الجمعية العامة

الرئيسة : أعلنت أنها ، اذا لم تسمع أى اعتراض ، ستعتبر أن اللجنة قد قررت الاذن للمقرر بأن يقدم الى الجمعية العامة مباشرة التقرير المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وقد تقرر ذلك .

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الفصول المتعلقة بالأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

مسألة سانت هيلانه ــ مشروع اتفاق الرأى A/C.4/L.1118

السيد الرفاعي (أمين اللجنة) : أشار الى مسألة الآثار المالية لمشروع اتفاق الرأى A/C.4/L.1118 ، فأبلغ اللجنة بأن الأمين العام يقترح تمويل تكاليف ايفاد البعثة الزائرة المقترحة من الاعتمادات المفتوحة تحت بند برنامج عمل اللجنة الخاصة لسنة ١٩٧٦ ، وبأن اقرار مشروع اتفاق الرأى لن يؤدى اذن الى آثار مالية اضافية .

تم ، بدون معارضة ، اقرار مشروع اتفاق الرأى المنشور تحت الرمز A/C.4/L.1118 .

مسألة بيتكيرن ، وتوفالو ونيوهيبريد ــ مشروع القرار A/C.4/L.1115

الرئيسة : أعلنت انضمام بابوا غينيا الجديدة وتوغو والعراق وكومورو ومصر الى مقدمي مشروع القرار .

السيد ناندان (فيجي) : قال انه مهتم ، قبل تقديم مشروع القرار A/C.4/L.1115 ، بابداء بعض ملاحظات مقتضبة عن الأقاليم التي يتناولها .

فلا يزال اقليم بيتكيرن الصغير يثير المشاكل نظرا لحجمه البالغ الضآلة ، وقلة عدد سكانه ، وضعف اقتصاده ، وعزلته النسبية . وقد ألحت اللجنة الخاصة ، في تقريرها الى الجمعية العامة ،

(السيد ناندان ، فيجي)

وبعد أن أحاطت علما بهذه الصعوبات ، في مطالبة الدولة القائمة بالادارة "بأن تعمد ، على سبيل الأولوية ، الى تقديم المساعدات الممكنة لتحقيق رفاهية شعب بيتكرن ، وتسهيل تنفيذ تدابير انمائية بناءة في الاقليم" ، وأعربت عن رأيها في أن القرار الذى اتخذته الدولة القائمة بالادارة مؤخرا بتحسين المنشآت المرفئية بالجزيرة يعد خطوة في هذا الاتجاه .

وذكّر ممثل فيجي بأن البعثة الزائرة لجزر جيلبرت واليس في سنة ١٩٧٤ استطاعت بوجه خاص أن تحيط علما برغبة جزر اليس ، التي أصبح اسمها من الآن فصاعدا توفالو ، في الانفصال عن جزر جيلبرت ، وهو الانفصال الذى يبدأ سريانه منذ ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ .

ووصف مشكلة انهاء استعمار نيوهيبريد بأنها مشكلة فريدة ، فهذا الاقليم يشترك في ادارته سيدان مستعمران ، هما فرنسا والمملكة المتحدة ، عملا ببروتوكول مبرم في سنة ١٩١٤ . وقال ان هذا النظام يفيد هاتين الدولتين الامبرياليتين على حساب السكان . وأضاف ان نيوهيبريد مثال من أبعد مايكون عن المنطق ، للاستعمار وفقدان التعاون بين دولتين لا تستطيعان توحيد ادارتهما لجزيرة صغيرة في المحيط الهادى ، في الوقت الذى تسعى فيه بلدان أوربا الى الوحدة الاقتصادية والسياسية . وعلاوة على ذلك ، فان نيوهيبريد تجسد موقفي فرنسا والمملكة المتحدة المتعارضين ازاء انهاء استعمار الأقاليم الصغرى ، ولا سيما ما كان واقعا منها جنوبي المحيط الهادى .

فمن ناحية ، ترغب المملكة المتحدة في انهاء استعمار كل من اقاليمها ، وهو ما أثبته وفد المملكة المتحدة بالاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة ، وبتقديم معلومات حديثة عن الأقاليم الواقعة تحت الادارة البريطانية ، وأخيرا بدعوته للجنة الخاصة الى ايفاد بعثات زائرة الى جزر جيلبرت واليس والى مونتسيرات . ومن ناحية أخرى ، لا تتعاون الحكومة الفرنسية مع اللجنة الخاصة فيما يتعلق بالأقاليم التي تديرها ، ولا سيما نيوهيبريد ، اذ تمتنع عن تقديم معلومات اليها عملا بميثاق الأمم المتحدة وبالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وترفض الاشتراك في أعمالها . وقال ان موقف الحكومة الفرنسية من مستقبل نيوهيبريد غير واضح ، ان لم نقل سلبي .

ومضى يقول ان الدولتين القائمتين بالادارة احتاجتا الى ٦٠ سنة لمناقشة موضوع تنسيق ادارتهما ، ولادخال بعض التغييرات الطفيفة على الادارة المحلية ، وذلك في أعقاب مؤتمر وزارى فرنسي بريطاني مشترك ، عقد في لندن يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ولم يدع لحضوره ممثلو أهالي الاقليم .

(السيد ناندان ، فيجي)

واستطرد قائلا ان الاتفاق الذى أبرم حينذاك لم يحدد العناصر الأساسية لعملية انهاء الاستعمار : فهو لا يؤكد حق أهالي نيوهيبريد في تقرير المصير ، ولا يتضمن أى برنامج شامل للتطور الدستورى في الاقليم توطئة لتطبيق الاعلان ، وبالتالي فان أهداف الدولتين القائمتين بالادارة لا تزال غير محددة . ودعا ممثل فيجي هاتين الدولتين ، ولا سيما فرنسا ، الى الكف عن التسويف ، والى اعلام المجتمع الدولي بموقفهما من انهاء استعمار نيوهيبريد والأقاليم الأخرى التي تديرانها .

وعمد السيد ناندان ، وهو يقدم مشروع القرار A/C.4/L.1115 باسم مقدميه ، الى تلاوة الفقرات المختلفة من المنطوق التي تورد أحكام القرار ٣٢٩٠ (د - ٢٩) ، فميا يتعلق بالأقاليم الثلاثة قيد البحث .

فبعد أن أعربت الجمعية العامة عن أسفها لاستمرار حكومة فرنسا في رفضها التعاون مع اللجنة الخاصة في دراستها للاقليم ، مخالفة بذلك أحكام قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن ، طلبت من هذه الحكومة الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة المتعلقة بالموضوع ، والعمل ، بوجه خاص ، على تقديم تقرير الى اللجنة الخاصة عن تنفيذ القرار . وفي هذا الصدد ، أشار ممثل فيجي الى أن مجرد موافاة الأمين العام بنسخة من بيان أذيع عقب مؤتمر عقد بين الدولتين القائمتين بالادارة لا يعتبر عاملا من عوامل التعاون مع اللجنة الخاصة ، التي تسعى الى الحصول ، بطريقة منتظمة ومستمرة ، على معلومات عن الحالة في الاقليم .

وأضاف أن الجمعية العامة رحبت بالموقف الايجابي لحكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالبعثات الزائرة ، وطلبت من الحكومة الفرنسية مراجعة موقفها فيما يتصل باستقبال بعثات الأمم المتحدة الزائرة ، والسماح لاحداها بدخول اقليم نيوهيبريد .

وأردف قائلا ان الجمعية العامة فعلت مافعلته في السنوات السابقة من الاعراب عن قلقها البالغ لاستمرار اجراء التجارب على الأسلحة النووية في منطقة جنوب المحيط الهادى ، رغم ما يبديه الأهالي من معارضة عنيفة . وفي هذا الصدد ، أكد ممثل فيجي وقوع تجارب نووية جديدة في شهر حزيران / يونيه في اقليم بولونيز الفرنسي ، وقال ان المعلومات تفيد أن سلسلة جديدة من التجارب سوف تجرى في المنطقة ذاتها في الأسابيع القادمة . وأكد في هذا المقام أن مقدمي مشروع القرار لا يقبلون الحجة القائلة بأن النظر في مسألة التجارب النووية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

(السيد ناندان ، فيجي)

أو القريبة منها يجب أن يترك للجان أخرى ، فهم يرون في ذلك حالة ناجمة عن واقع استعماري وليست مسألة قاصرة على نزع السلاح .

وأضاف أن الجمعية العامة طلبت ، أخيرا ، الى اللجنة الخاصة مواصلة السعي الى أنسب الوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يتعلق ببيتكيرن وتوفالو ونيوهيبريد ، بما في ذلك احتمال ايفاد بعثات زائرة بالتشاور مع الدول المعنية القائمة بالادارة ، وتقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين عن تنفيذ القرار .

السيد ماتان (بابوا غينيا الجديدة) : قال ، مشيرا الى مشروع القرار ، انه يود أن يهنئ الأمانة العامة على المعلومات المفيدة التي قدمتها ، وحكومة المملكة المتحدة على ما أبدته من روح التعاون . وأبدى أسفه لأن الدولة الثانية القائمة بالادارة في نيوهيبريد لم تحذُ حذو الحكومة البريطانية . وقال ان لهذا الاقليم خصائص مميزة بفعل موقعه الجغرافي ، وصغر حجمه ، وقلة عدد سكانه وندرة موارده . ومع ذلك ، فلا ينبغي أن يحول ذلك بين أهالي الاقليم وبين الحصول على الحكم الذاتي ثم الاستقلال . وأضاف أن نيوهيبريد تواجه مشكلة أخرى ، هي مشكلة ازدواج الادارة التي تؤخر اعطاءها الحكم الذاتي .

وفيما يتعلق بالتطور السياسي للاقليم ، قال ان وفد بابوا غينيا الجديدة سعيد بالاتصالات الوزارية بين فرنسا والمملكة المتحدة التي قررت الحكومتان خلالها انشاء مجلس نيابي مزود بسلطات ومسؤوليات جديدة ، يحل محل المجلس التأسيسي . وأضاف أن من الأمور المشجعة اتفاق الدولتين على توحيد القانون الجنائي والنظام القضائي الموجودين بالفعل ، توطئة لاقامة نظام واحد مستمد من قانون الاجراءات الجنائية البريطاني والقانون الجنائي الفرنسي . وأشار الى أن الاتفاق الذى انتهت اليه الاجتماعات الوزارية يتضمن تدابير تستهدف تحسين النظام الادارى . وهنا لابد أن تكون الغلبة لمصالح أهالي الاقليم . وأعرب عن الأمل الصادق لوفد بابوا غينيا الجديدة في أن تزيد الدولتان القائمتان بالادارة من جهودهما لتأمين تحقق التطور السياسي والاقتصادى والاجتماعي وفقا لاحتياجات الاقليم ورغبات أهله . ولذلك فلابد من أن يشارك زعماء الأهالي في هذه الجهود مشاركة تامة .

(السيد ماتان ، بابوا غينيا الجديدة)

وتابع كلامه قائلا انه منذ صدور القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، شهدت كافة مناطق العالم تحولات بارزة . فقد حصل عدد كبير من المستعمرات السابقة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها . ولم تخرج منطقة جنوب المحيط الهادى على تلك القاعدة ، والشاهد على ذلك هو بابوا غينيا الجديدة ذاتها . ومع ذلك ، يتضح باطراد أن منطقة جنوب المحيط الهادى لا تزال من المناطق الأخيرة التي لم ينفذ فيها القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا كاملا من جانب كثير من الدول الاستعمارية التي أنكرت ، لسبب أو لآخر ، على اللجنة الرابعة وعلى اللجنة الخاصة حقهما في تجميع وتقييم المعلومات عن الأقاليم التي تقوم بادارتها . وأعرب عن أمل وفد بابوا غينيا الجديدة في أن يأتي قريبا اليوم الذى تتمكن فيه أقاليم منطقة جنوب المحيط الهادى من أن تمارس بحرية حقها في تقرير المصير وفي الاستقلال .

السيد ابهات (الكونغو) : أعلن انضمام وفده الى مقدمي مشروع القرار A/C.4/L.1115 .

الرئيسة : أبلغت أعضاء اللجنة أن اللجنة ستواصل النظر في مشروع القرار A/C.4/L.1115 في الجلسة القادمة .

السيد سالم * (جمهورية تنزانيا المتحدة) : أكد أنه ، منذ أن صدر في ١٩٦٠ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لم تستطع الجمعية العامة أن تحصي الانتصارات المدوية التي حققتها أثناء عملية انهاء الاستعمار بأفضل مما استطاعته في سنة ١٩٧٥ ولا بأسباب أكثر مدعاة للارتياح . اذ يحق للأمم المتحدة ، من جميع الزوايا ، أن تسعى بالدور التنفيذى الهام الذى اضطلعت به في تحرير الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار . كما أن ماحدث في عام ١٩٧٥ من مولد عدد كبير من الأمم الحرة ذات السيادة - ومنها خمس تشارك بالفعل مشاركة نشطة في أعمال اللجنة - يعتبر مدعاة للسعادة ومصدر وحي للجميع ، في المعارك النهائية والحاسمة التي لابد منها لمكافحة وباء الاستعمار في كافة أشكاله ومظاهره .

---

* أورد النص الكامل لبيان ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة في هذا المحضر ، تنفيذا لقرار اتخذته اللجنة .

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

وهذا مايجعل من المهم جدا ، عند دراسة اللجنة لآخر المسائل الاستعمارية ، العمل على ألا تصطدم النهاية المنطقية لعملية انهاء الاستعمار كما هي مرسومة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بأى عقبة كانت ، سواء كان لها شكل كلاسيكي تقليدى أو شكل جديد له لغة وأسلوب مختلفان . وفي هذا الصدد ، ينبغي على اللجنة وعلى الجمعية العامة ذاتها ألا تدعا أى عامل خارجي ، بعيد عن مبادئ الميثاق ومناف لمبادئ الاعلان ، ينتقص من حق الشعوب في تقرير المصير وفي الاستقلال ، وهو الحق الذى يتضمنه القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . ومع ذلك ، أفليس من المحزن والمكدّر أن تبذل الجهود لادخال عوامل يمكن أن تقضي على عملية انهاء الاستعمار ، في الوقت الذى يتعين فيه على الجميع ، وقد شدت الانتصارات المحققة حتى الآن من أزرهم ، أن يكرسوا قواهم ، في محاولة جديدة ، للتعجيل بعملية انهاء استعمار الأقاليم التي لم تستقل بعد ؟

وأضاف ان مسألة الصحراء الأسبانية من هذه المسائل الاستعمارية التي لم تحل بعد ، والتي تبذل في مضمارها ، للأسف ، مثل هذه الجهود لاحباط مبادئ انهاء الاستعمار ؛ وهذه الجهود لا تكتفي بتجاهلها التام للأماني المشروعة لسكان الاقليم ، ولكنها تخلق كذلك وضعا قد تكون له عواقب هامة على الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي في كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال . ولهذا يتعين ، في اللحظة التي تقف فيها اللجنة على بحث مسألة الصحراء الأسبانية ، ألا تكتفي بمراعاة المبادئ التي ظل أعضاء المنظمة باستمرار يساندونها ويذودون عنها باسم حقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير ، ولكن أن تزن كذلك بجدية العقابيل التي يمكن أن تترتب على انتهاك هذه المبادئ : وبهذه الروح يتمسك وفد جمهورية تنزانيا المتحدة ببحث جوهر مشكلة الصحراء الغربية المسماة بالصحراء الأسبانية .

ومضى يقول ان المنظمة تقف ، منذ عشر سنوات ، على دراسة مشكلة انهاء استعمار الصحراء الأسبانية بعناية . وقال ان المسألة نوقشت عدة مرات وفي عدة محافل ، مثل لجنة الأربعة والعشرين الخاصة ، واللجنة الرابعة ، والجمعية العامة ذاتها . وأيا كانت الطبيعة " الخاصة " للمسألة و " تعقد " عملية انهاء استعمار الاقليم ، وأيا كانت ، بصدد هذا الاقليم ، شكوك بعض الأطراف المختصة والمعنية ، وتحفظاتها ومطالبها ، فان هناك حقيقة لاجدال فيها ولا تحتمل أى لبس أو خلاف تتضح باستمرار من مجمل القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة . هذه

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

الحقيقة هي حق شعب الصحراء الأسبانية في تقرير المصير ، عملا بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وبعبارة أخرى ، فان الجمعية العامة ، والأطراف المختصة والمعنية التي تجدر الاشارة اليها ، قد اعترفت بوضوح بأن مصير الأهالي أمر يقررونه هم أنفسهم .

ومضى يقول ان الجمعية العامة طلبت ، منذ ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ ، تصدر كل عام قرارات تؤكد فيها من جديد حق شعب الصحراء الأسبانية ، وتدعو فيها الدولة القائمة بالادارة الى اتخاذ التدابير المطلوبة التي تمكّن شعب الاقليم الذى تديره من التمتع بهذا الحق . ففي القرار ٢٢٢٩ (د - ٢١) ، كان من أهم ماقررته الجمعية العامة أنها : (أ) أكدت من جديد حق شعب الصحراء الأسبانية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير ، وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؛ (ب) ودعت الدولة القائمة بالادارة الى الاضطلاع ، بالتشاور مع الأطراف المعنية ، بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الأمم المتحدة ، بغية تمكين سكان الاقليم الأهليين من استعمال حقهم في تقرير المصير بحرية ؛ (ج) وأذنت بتعيين بعثة خاصة توفد الى الاقليم . وفي القرارات ٢٣٥٤ (د-٢٢) و ٢٤٢٨ (د - ٢٣) و ٢٥٩١ (د - ٢٤) و ٢٧١١ (د - ٢٥) ، أعيد تأكيد هذه الأحكام بصراحة . وجدير بالذكر أن القرارات الصادرة فيما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٠ تتضمن عدة أحكام أخرى ، وان عوامل ثلاثة تكررت فيها مرارا ، وهي تقرير المصير ، وتنظيم استفتاء برعاية الأمم المتحدة ، وايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم . ويضاف الى ذلك أن هذه القرارات اتخذت بمساندة تامة من حكومات الجزائر والمغرب وموريتانيا التي صوتت وفودها مؤيدة لها ، كما تدل المحاضر على ذلك .

وأضاف أن أسبانيا ، وهي الدولة القائمة بالادارة ، لم تتخذ التدابير التي طلبتها الأمم المتحدة ، وانها اتخذت موقفا سلبيا من مسألة ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم . أى أن أسبانيا ، باختصار ، سعت الى وضع العراقيل في طريق عملية انهاء الاستعمار ، مخالفة بذلك مخالفة صريحة قرارات الأمم المتحدة . وهذا مايجعل المجتمع الدولي محقا في الاعراب عن أسفه للدور الذى يضطلع به هذا البلد . ولم يطرأ ، خلال الفترة المستعرضة ، أى عامل يجعل أحكام قرارات الجمعية العامة باطلة أو محل تساؤل ، أو ينال ، ولو قليلا ، من مشروعية حقوق سكان الصحراء الأسبانية الأهليين . بل لقد حدث العكس . فان مراوغات اسبانيا من ناحية ، ومطالب

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

المجتمع الدولي التي تدافع الوفود الافريقية عنها خاصة ، من ناحية أخرى ، قد حملت المنظمة على أن تؤيد ، بابهام أقل ، انهاء استعمار الصحراء الأسبانية . ففي حين كانت الجمعية العامة ، على سبيل المثال ، تكتفي في قراراتها السابقة بتأكيد مبدأ تقرير المصير دون أن تشير بوضوح الى اختيار الاستقلال ، اذا بها ، في ١٩٧٢ ، تؤكد هذا الحق من جديد وتساند مساندة صريحة حق الاقليم في الاستقلال . ففي قرارها ٢٩٨٣ (د — ٢٧) ، كان مما قررته الجمعية العامة أنها :

(١) تؤكد من جديد حق شعب الصحراء الأسبانية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) ؛ (٢) وتؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب المستعمرة ، وتضامنها مع شعب الصحراء ومساندتها له في الكفاح الذى يخوضه من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وترجو من جميع الدول منحه كل مساعدة معنوية ومادية ممكنة في هذا الكفاح ؛ ... (٤) وتعرب عن دعمها لشعب الصحراء وتضامنها معه ، وتطلب الى الحكومة الأسبانية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، أن تتخذ تدابير فعالة من أجل خلق الظروف اللازمة كيما يمارس هذا الشعب حقه في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة . وعلاوة على ذلك ، وفيما يتعلق بالاستفتاء ، تكررت دعوة الحكومة الاسبانية الى الاضطلاع ، بالتشاور مع الأطراف المعنية ، بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء " بغية تمكين أهالي الصحراء الاسبانية من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة ... " . وفي قرار الجمعية العامة ٣١٦٢ (د — ٢٨) ، تجددت هذه الدعوة الموجهة بوضوح الى الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بالاستفتاء .

وهكذا يتضح ان الجمعية العامة ، بفطنتها ، أرادت أن يكون مفهوما بوضوح أن كافة الاختيارات متاحة لسكان الصحراء الاسبانية . وقال السيد سالم انه ، باشارته الى القرارين المذكورين منذ قليل ، لم يكن يريد على الاطلاق أن يؤكد وجوب استقلال الصحراء الاسبانية ؛ فليس لأى وفد في الواقع ، ولا للجمعية العامة ، أن تقرر ما اذا كان يجب لشعب ما أن يكون مستقلا أو غير مستقل . وتحديد المركز الذى يريده شعب الصحراء الاسبانية هو من اختصاص هذا الشعب ذاته . وهذا أمر ينبغي تأكيده ، ولا يمكن أن يكون محل تفاوض ، كما لا يجوز أن يكون كذلك . فهو مبدأ له حرمته لدى الأمم المتحدة ، مبدأ يجب أن تذود عنه بكل قوة كافة بلدان المغرب العربي الشقيقة ، بما فيها تلك التي ترى لنفسها حقوقا في الاقليم . ان الوثائق تؤكد لنا أن الأمر لم يقتصر على اصدار الأمم المتحدة

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

لهذين القرارين بأغلبية ساحقة ، بل ان هذين القرارين كانا ، وهذا أمر له مغزاه ، محل تأييد من المغرب وموريتانيا اللتين لهما حقوق في الاقليم ، وكذلك من الجزائر وهي من الأطراف المختصة والمعنية . وهكذا فان المغرب وموريتانيا ، رغم مطالبهما ، عمدتا بروح من الأخوة الى الاعتراف صراحة والقبول بالمبدأ القائل بوجوب انهاء استعمار الصحراء الأسبانية على أساس قرارات الأمم المتحدة التي تنص ، ضمن أمور أخرى ، على تأكيد حق أهالي الاقليم في تقرير المصير والاستقلال .

ومضى يقول ان أحدث قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن الصحراء الاسبانية ، هو القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) الذى أشير اليه بالطبع عدة مرات أثناء مداولات اللجنة . ولم تشترك جمهورية تنزانيا المتحدة في تقديم هذا القرار ، خلافا للممارسة المألوفة في هذا الشأن ، وان تكن على أية حال قد أيدته على مضض . وعزا تردد وفد تنزانيا الى أنه لم يكن يرى من المناسب أن تعرض على محكمة العدل الدولية مسألة تعتبر ، في رأيه كما في رأى الأمم المتحدة ، مسألة استعمارية بحته يستحسن ، لهذا السبب ، تناولها كأى مسألة أخرى تتعلق باقليم غير متمتع بالحكم الذاتي . وأشار الى أن وفد جمهورية تنزانيا المتحدة ظل يعتقد على الدوام ان الاقليم يعتبر ، أيا كانت حالته في الماضي ، مستعمرة يستحسن انهاء استعمارها وفقا لأحكام قرارات الأمم المتحدة ولما وضعته من ممارسات . ومع ذلك ، ومراعاة للشعوب الشقيقة في المغرب والجزائر وموريتانيا ، فان وفد جمهورية تنزانيا المتحدة قد قبل مشروع القرار في ١٩٧٤ . وقال ان جمهورية تنزانيا المتحدة قد تصرفت على هذا النحو ، ليس فقط لتثبت تضامنها مع بلدان افريقية أخرى ، ولكن كذلك مراعاة منها للجوار الجغرافي لهذه البلدان مع الاقليم ، وكذلك لبعض المشاكل التي طرحتها . وقال ان جمهورية تنزانيا المتحدة تود أن تبدى المحكمة فتوى ، على أمل أن تكون هذه الفتوى عونا للأمم المتحدة في العمل الذى تضطلع به لانهاء استعمار الاقليم على أساس حق أهالي الصحراء الاسبانية في تقرير المصير ، ووفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

ومضى يقول ان وفد جمهورية تنزانيا المتحدة ، الذى لم يكن على يقين من النص على رفع مسألة الصحراء الاسبانية الى محكمة العدل الدولية ، قد لاحظ بارتياح أن فتوى المحكمة لم يكن لها من أثر سوى تعزيز الموقف الذى تتخذه الأمم المتحدة بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الاسبانية . وقد جاء في الفقرة ١٦٢ من الرأى (A/10300) ما يلي :

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

" ان العناصر والمعلومات التي أبلغت الى المحكمة تدل على انه كان هناك ، وقت الاستعمار الاسباني ، روابط قانونية بالولاء بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تعيش في اقليم الصحراء الغربية . وتدل كذلك على وجود حقوق ، منها بعض الحقوق المتعلقة بالأرض ، تعتبر روابط قانونية بين الكيان الموريتاني ، كما تفهمه المحكمة ، وبين اقليم الصحراء الغربية . وفي المقابل ، تستخلص المحكمة أن العناصر والمعلومات التي ابلغت اليها لا تفيد وجود أى رابطة للسيادة الاقليمية بين اقليم الصحراء الغربية من ناحية ، وبين المملكة المغربية أو الكيان الموريتاني من ناحية أخرى . ولذلك لم تتأكد المحكمة من وجود روابط قانونية من شأنها أن تغيّر تطبيق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) فيما يتصل بانهاء استعمار الصحراء الغربية ، وخصوصا تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق التعبير الحر والحقيقي عن رغبة أهالي الاقليم . "

واستطرد قائلا ان وفد جمهورية تنزانيا المتحدة يرى أن فتوى المحكمة هذه واضحة ولا تدع مجالا لأى لبس أو تفسير خاطئ . أى أن حق شعب الصحراء الاسبانية في تقرير المصير حق أساسي ينبغي احترامه .

وقال ان القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) نص هو الآخر على ايفاد بعثة زائرة الى الاقليم . وقد قامت لجنة الأربعة والعشرين الخاصة ، عملا بهذه الولاية وبالتعاون مع الحكومة الاسبانية ، بايفاد بعثة زائرة الى الاقليم . وقد أعدت هذه البعثة ، التي حظيت بالتعاون الرائع من جانب حكومات اسبانيا والمغرب وموريتانيا والجزائر ، تقريرا ضمنته ملاحظات واستخلاصات محددة (A/10023/Add.5 ، المرفق) وحظى بالقبول الجماعي من جانب لجنة الأربعة والعشرين الخاصة . ولما كان ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة رئيسا للجنة الأربعة والعشرين الخاصة ، فقد سبقت له الاشادة بالسفير آكي ، الممثل الدائم لساحل العاج ، ووفدى ايران وكوبا - عضوى البعثة الزائرة - للطريقة الرائعة التي اتسم بها اضطلاعهم بمهمتهم ، وللتقرير الذى وضعوه والذى يتسم بالرصانة والحيدة والمنطق والملاءمة . وأعلن السيد سليم أنه ، بوصفه ممثلا لجمهورية تنزانيا المتحدة ، يحرص على أن يجدد الاشادة بهم . وفيما يتعلق بمسألة تقرير المصير ، استرعى ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة انتباه اللجنة الى الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الخاصة (A/10023/Add.5) التي تتضمن الملاحظات والاستخلاصات التالية التي انتهت اليها البعثة الزائرة :

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

" (٣٣) ومن المهم أيضا التأكيد على أن انهاء استعمار الصحراء الأسبانية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار رغبات وأماني جميع أهالي الاقليم الصحراويين ، بما فيهم أولئك الذين يعيشون حاليا في الخارج بوصفهم منفيين أو لاجئين سياسيين . ويجب حماية مصالحهم الحالية والمستقبلة .

. . .

" (٣٥) وتعتقد البعثة أن أية مشاورات شعبية من أى نوع تجرى في الاقليم ينعتم عليها ، اذا أريد لها أن تكون تعبيرا صادقا عن رأى الأغلبية ، أن تقوم على أساس اشتراك جميع الصحراويين المنتمين الى الاقليم . ولذا فمن المهم أن يحدد من هو الصحراوى الذى ينتمي الى الاقليم ومن هو غير ذلك . وقد اتفقت الأطراف المختصة والمعنية على أنه ينبغي أن توكل هذه المهمة الى لجنة خبراء تعينها الأمم المتحدة ، وتعمل بالتعاون الوثيق مع الدولة القائمة بالادارة ومع الأطراف الأخرى المختصة والمعنية . "

وفيما يتعلق ببعض الشروط اللازمة لانهاء الاستعمار انهاء حقيقيا وسلميا ، قال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة انه يود أن يسترعي الانتباه الى مايلي من ملاحظات البعثة الزائرة واستخلاصاتها :

" (٣٨) ومن أجل خلق مناخ موات لانهاء استعمار الاقليم سلميا ، على جميع الأطراف المختصة والمعنية أن توافق موافقة مشتركة على مايلي :

(أ) الاعتراف بمسؤولية الدولة القائمة بالادارة ازاء الاقليم أثناء المرحلة الدقيقة التي تمر بها عملية انهاء الاستعمار ، واسداء كل عون لازم لها في الاضطلاع بمسؤوليتها ؛

(ب) تجنب اتخاذ أية مبادرة قد تغير الوضع القائم للاقليم بحالته الراهنة . "

وأخيرا ، ووفقا للمسؤولية التي تتولاها الأمم المتحدة فيما يتصل بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وفي ضوء القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ ١٩٦٦ بشأن مسألة الصحراء الأسبانية ، تقدمت البعثة الزائرة بالتوصية الهامة التالية :

" (٤٠) كما تحدو البعثة قناعة بأن وجود الأمم المتحدة في الاقليم ، على صورة ولمدى فترة ينبغي تحديدهما ، يمكن أن يكون مفيدا وأن يشكل عامل تهدئة وطمأنينة لا معدى عنهما اذا أريد لانهاء استعمار الاقليم أن يتم على وجه سلمي . "

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

ولما كان معروضا على اللجنة وعلى الجمعية العامة الآن فتوى المحكمة وتقرير البعثة الزائرة ، عملا بأحكام القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) ، فان عليهما تقرير السياسة الواجب اتباعها للتعجيل بعملية انهاء استعمار الاقليم في ضوء أحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وفي هذا الصدد ، قال ان الوفد التنزاني يود أن يؤكد من جديد موقفه الذى عرضه مرارا أمام محافل أخرى فيما يتصل بمسؤولية الجمعية العامة بشأن مسألة انهاء استعمار الصحراء الأسبانية . واذا كان ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة حريصا على أن يعيد تأكيد موقف وفده ، فذلك لكي يوضح هذا الموقف في ضوء ما يلقى من بيانات وما يبذل من محاولات لترشيد أو تبرير المواقف الأحادية أو الثلاثية المتخذة ازاء قرارات مجلس الأمن ، وكذلك المحاولات التي تستهدف تبرير هذه القرارات التي تعتبر خارجة تماما عن نطاق موقف الأمم المتحدة . وأضاف ان جمهورية تنزانيا الاتحادية ، باعتبارها عضوا في مجلس الأمن ، قد اشتركت بنشاط في اعداد واصدار القرارات المتعلقة بالحالة التي نشأت في الصحراء الغربية في أعقاب " المسيرة الخضراء " . وقال ان الوفد التنزاني أكد ، أثناء المناقشات ، أن دور مجلس الأمن اقتصر على التخفيف من التوتر في المنطقة . وأضاف ان من الواضح ان الجمعية العامة هي المسؤولة عن ابداء الرأى في عملية انهاء الاستعمار . وأشار الى ماقاله ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة في الجلسة ١٨٥٠ لمجلس الأمن ، وكان مما قاله :

" اننا ننظر الى المشكلة بطريقتين مختلفتين ، ومن زوايا متباينة كل التباين . فالمطلوب ، أولا ، ' اخماد ' الأزمة الراهنة التي تهدد ، كما ذكرت من قبل ، بالاتساع الى مدى كفيل بالحاق ضرر بالغ بسلم المنطقة وأمنها . وهناك ، ثانيا ، مسألة انهاء استعمار الاقليم بالشكل الذى تسلم به الأمم المتحدة وتقبله وتدعو اليه . ونحن نؤكد أن المسألة الأولى هي التي تشغل المجلس بحق . . .

" وهذا يفضي بنا ، اذن ، الى المشكلة الثانية ، مشكلة انهاء استعمار الصحراء الغربية . ويتعين علينا في هذا الصدد أن نؤكد ، أولا ، ضرورة ألا نترك الأزمة الراهنة تتطور حتى تصل الى درجة تخل بتنفيذ مبدأ انهاء الاستعمار .

" ومن الواضح ، بالتالي ، أن على المجلس أن يحول دون نشوء أوضاع قد تعقد مهمة الجمعية العامة فيما يتصل بتنفيذ عملية انهاء استعمار الصحراء الغربية .

. . .

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

" ان الجمعية العامة مسؤولة عن تحديد موقفها من هذه الأحداث ومن الرغبات الصريحة لسكان الاقليم . "

ولذلك فان وفد جمهورية تنزانيا المتحدة لا يسعه أن يقبل ، وبالأحرى أن يغض الطرف عن أى محاولة تستهدف تبرير أمر واقع يعتبر ، بالتأكيد ، منافيا لأحكام قرارات الأمم المتحدة ، حتى ولو كانت هذه المحاولات مصوغة بلهجة تضفي عليها طابعا من المشروعية يستند الى الايحاء بأنها تعتمد على مواقف الأمم المتحدة . وأضاف أن مجلس الأمن اهتم ، بالتحديد ، بالتدابير الاحادية الجانب وغيرها التي يمكن أن تتخذ ، وذلك عندما أصدر قراره ٣٨٠ (١٩٧٥) الذى يطلب فيه بوجه خاص من المغرب أن " يسحب على الفور جميع المشتركين في المسيرة من أراضي الصحراء الغربية " . وفي الجلسة ١٨٥٢ ، حدد الوفد التنزاني موقفه بوضوح عند تعليله لتصويته على القرار ٣٧٩ (١٩٧٥) ، فقال مؤكدا :

" اننا نرى أن نص القرار لا يحتمل ، أى لبس أو تفسير خاطئ . ان رغبة المجلس في أن تمتنع الأطراف المختصة والمعنية عن اتخاذ تدابير احادية الجانب أو غيرها ، هي رغبة تأكدت بوضوح . وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد أن هذا الموقف ، الذى اتخذ بالاجماع في المجلس ، يؤكد بطريقة معبرة أن المجلس مصمم على ألا يتخذ أى تدبير من شأنه تغيير مركز الاقليم . ان وفدى حريص على التركيز على هذه النقطة . اننا نطلب بالحاح من كافة الأطراف المختصة والمعنية أن تضع في اعتبارها النداء الذى وجهه المجلس . ونود التشديد على أن الأمم المتحدة لا تستطيع ، ولا يسعها ، قبول أى محاولة تستهدف وضع المنظمة أمام أمر واقع .

" . . . ومع اقتناعنا بأن الأطراف المعنية ستسلك سلوكا ايجابيا ازاء المقرر الذى اتخذه المجلس لتوه بهدف القضاء على التوتر واعادة الظروف الطبيعية لتمكين أهالي الصحراء العربية من ممارسة حقهم في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وقراراتها الأخرى ذات العلاقة ، فاننا نود أن نؤكد من جديد أنه لا ينبغي مطلقا عمل أى شئ من شأنه أن ينال من الحقوق المشروعة لأهالي الاقليم . "

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

واستطرد قائلا ان المسألة المعروضة على اللجنة التي أنشئت خصيصا لتعزيز حقوق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم الموضوعة تحت الوصاية ، تضع في الميزان مبادئ في غاية الأهمية . ولذلك ينبغي على أعضاء اللجنة التحلي باليقظة عندما تتحمل هذه اللجنة مسؤولياتها فيما يتعلق بانهاء استعمار الصحراء الاسبانية . فهناك ، في المقام الأول ، مبدأ تقرير المصير الذي تذود عنه الأمم المتحدة بحق . فكثير من أعضاء اللجنة ، ومنهم جمهورية تنزانيا المتحدة ، يدينون بتحرير أقاليمهم وبالحصول على الاستقلال لاهتمام المنظمة بالتمسك بهذا المبدأ . وهل يمكن في الوقت الراهن التضحية بهذا المبدأ للتعجيل بسير الأمور ؟ لقد تذرع البعض بوجوب عدم تطبيق هذا المبدأ اذا كان سيؤدي الى تجزئة اقليم ما . وهذا صحيح تماما . ومع ذلك ، فان تطبيق مبدأ حرمة السلامة الاقليمية ليس مناسبا بالمرة في هذا المقام . فلقد اعتبرت الأمم المتحدة الصحراء الأسبانية اقليما غير متمتع بالحكم الذاتي . وان المطالبين بالاقليم الآن اعترفوا هم أنفسهم ، في وقت من الأوقات ، بأن للاقليم الحق في التقدم بالتدريج في طريق تقرير المصير والاستقلال . وعلاوة على ذلك ، فان من يحاولون حقا تبرير مسلكهم بالاشارة الى أحكام الاعلان انما يسيئون الى مبادئ انهاء الاستعمار . فهذا الاعلان ينطبق على البلدان والشعوب المستعمرة لا على الدول المستقلة . وفي هذا المجال ، تعتبر التجزئة الكاملة أو الجزئية للصحراء الاسبانية بوضوح منافية لأحكام الاعلان . وأشار الى أنه قد أتيحت له الفرصة للافاضة في الحديث في هذا الموضوع في جلسة الجمعية العامة ٢٤٠٢ ، عندما أعرب عن الأسف للمناورات التي تقوم بها الحكومة الفرنسية للنيل من وحدة كومورو وسلامتها الاقليمية . وأعلن أنه مستعد ليعاود الادلاء بحججه اذا اقتضى الأمر ذلك .

وأردف قائلا ان الوفد التنزاني ، اذ يدافع عن مبدأ تقرير المصير واذ يؤيد بقوة التعجيل بعملية انهاء استعمار الصحراء الاسبانية ، لا يدعو الى تطبيق تدابير آلية أو مقولبة تساعد على نجاح هذه العملية ، والا لكان متسما بالسذاجة . ان الامم المتحدة تستند الى خبرة طويلة في مجال انهاء الاستعمار ، كما أن الخبرة التي اكتسبها ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة في لجنة الأربعة والعشرين الخاصة ، تجعله على يقين من أنه لا يمكن تطبيق معايير واحدة في مجال انهاء الاستعمار . ففي كل عملية من عمليات انهاء الاستعمار ، لابد من مراعاة الأحوال الخاصة بكل اقليم . بيد أن هناك كما قال ، عاملا دائما وحاسما كان له أثره في كل مرة أرادت فيها الأمم المتحدة أن تحدد طبيعة

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

عملية انهاء الاستعمار ومنهجها : هذا العامل هو أن تقرير مصير الأهالي أمر يملكه الأهالي أنفسهم . وبعبارة أخرى ، لابد من مراعاة مبدأ تقرير المصير بدقة .

ومضى يقول ان مايعني الأمم المتحدة هو رفاهية الأهالي ، وان مايهم أعضاء اللجنة ، باعتبارهم أفرادا في المجتمع الدولي ، هو العمل على أن تتاح لأهالي الاقليم كافة الاختيارات . ان الأهالي هم الذين يحق لهم اتخاذ قرار ، سواء قرروا اختيار الاستقلال أم لا . وهذا هو المبدأ الذى يجب تطبيقه في كل اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ، ترى الأمم المتحدة أن أحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنطبق عليه . وهذا المبدأ ذاته هو الذى يجب تطبيقه فيما يتعلق بالصحراء الاسبانية .

وأضاف ان اللجنة حظيت بالاستماع الى بيانات كل الأطراف المختصة والمعنية ، وهي وفود أسبانيا ، أى الدولة القائمة بالادارة ، والمغرب وموريتانيا والجزائر ، وممثلو أهالي الصحراء الاسبانية . كما استمعت اللجنة الى الآراء المتباينة لممثلي حركات التحرير ، بما في ذلك مطالب ملحة بالاندماج في المغرب أو موريتانيا أو كليهما . واستمعت اللجنة أيضا الى حجج مقنعة تستبعد الاندماج أو الضم ، وتدعو الى الاستقلال . وقد أعطى تقرير بعثة الزيارة ، بعبارات محايدة وان تكن بليغة ، فكرة بالغة الوضوح عن أماني أهالي الاقليم .

وقال ان كل هذه البيانات تدعم موقف الأمم المتحدة القائم على اساس ان أهالي الاقليم هم الذين ينبغي أن يقرروا مصيره . فاذا ما أقرت الجمعية العامة توصيات بعثة الزيارة ، بالشكل الذى أقرتها به اللجنة الخاصة ، وهذا ما يأمله وفد جمهورية تنزانيا المتحدة ، فان أهالي الصحراء الاسبانية سيتمكنون من التعبير عن آرائهم بحرية . فاذا قرروا أن يكون اقليمهم جزءا من المغرب أو موريتانيا ، أو أن يقسم جزئيا ويلحق بهذين الكيانين ، فهذا حقهم المطلق . وينطبق المبدأ ذاته في حالة اختيارهم للاستقلال . وعلى أية حال ، فان على الجمعية العامة احترام اختيارهم وقرارهم الذى يتخذونه بكل حرية .

وتطرق الى السياسات التي تتبعها الدولة القائمة بالادارة ، فقال ان الوفد التنزاني يود أن يذكّرها بالمسؤوليات الواقعة على عاتقها بمقتضى الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يتطلب من كافة الدول القائمة بالادارة أن تسلّم بمبدأ أن مصالح أهل الأقاليم غير المتمتعة

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

بالحكم الذاتي لها المقام الأول ، وان تقبل أمانة مقدسة في عنقها الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع . وأضاف ان اسبانيا لا تزال تتحمل هذه المسؤولية ، ولا يمكن للوفد التنزاني أن يقبل أى تدبير قد تتخذه ويكون مخالفا لالتزاماتها بموجب الميثاق أو منافيا لقرارات الأمم المتحدة . وقال ان هذا الوفد قد أعرب ، في الماضي ، عن أسفه للموقف السلبي للحكومة الاسبانية فيما يتعلق بالسياسات التي تنتهجها في الاقليم . وأضاف أن ما أسف له الوفد بالتحديد ، هو عدم تعاون اسبانيا مع الأمم المتحدة ، اذ رفضت الموافقة على ايفاد بعثة الى الاقليم وتسهيل ذلك الأمر . ولكن عندما اتخذت الحكومة الأسبانية ، في سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، موقفا متعاونا بازاء الأمم المتحدة ، تعاون الوفد التنزاني ، بدوره ، مع أسبانيا . وأشاد هذا الوفد بما اتخذته اسبانيا من تدابير وما قدمته من تسهيلات لكي يتسنى للبعثة الزائرة الاضطلاع بمهمتها اضطلاعا حقيقيا وفعالا . كما أنه أيد اسبانيا عندما أصرت ، بحق ، على التمسك بمبدأ تقرير المصير لشعب الاقليم كما حددته قرارات الأمم المتحدة . وبنفس هذه الروح . سوف يشعر هذا الوفد بالأسى والأسف ازاء أى عمل للحكومة الاسبانية تمتهن به الأماني المشروعة لشعب الصحراء الاسبانية ، خلافا لمقررات الامم المتحدة وقراراتها . ولذلك ، فان الوفد التنزاني يدعو الحكومة الاسبانية رسميا ، باعتبارها الدولة القائمة بالادارة ، الى عدم الاخلال بمهمتها المقدسة .

وأضاف ان من المسلم به أن الاتفاق المبرم في مدريد بين الحكومة الاسبانية ، من جهة ، والحكومتين المغربية والموريتانية من جهة أخرى ، لا يتفق وما اتخذته الأمم المتحدة في هذا الموضوع من مقررات وقرارات . فان حقوق شعب الصحراء الاسبانية في هذا الاتفاق تحتل ، بوضوح ، المكان الثاني بعد المطالب الاقليمية لبعض جيرانها . واذا استندنا الى موقف كل من المغرب وموريتانيا ، فسنجد أنه ليس من قبيل الواقعية تماما الأمل في ان يتمكن الاقليم من الحصول على حكم ذاتي حقيقي ، فهو واقع بالفعل تحت الادارة الثلاثية لاسبانيا والمغرب وموريتانيا . ووصف هذا الاتفاق بأنه يتنافى بالتأكيد مع المسؤوليات التي تتحملها الدولة القائمة بالادارة بمقتضى الميثاق والاعلان . فاذا طبق هذا الاتفاق بصورته الحالية ، فستكون اسبانيا ، بلا جدال ، قد خانت واجبها المقدس نحو شعب الاقليم .

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

وتابع كلامه قائلا ان الوفد التنزاني قد أطال في تناول المسألة ، ولكنه لا يعتذر عن الاستطراد فيها : فلا أحد يجهل ، في الواقع ، خطورة الوضع وما يستحقه من النظر فيه بأتم عناية وأقصى حذر . فهناك ، كما أكد السيد سالم من قبل ، مبادئ أساسية عرضة للخطر ، كما أن مشاكل الصحراء وكذلك الطريقة التي ستعالجها بها الأمم المتحدة ستكون لها عواقب لن تقتصر على الاقليم ، بل ستتخطى حدوده ، وقد تتجاوز القارة الافريقية ذاتها . فهل يسع الأمم المتحدة الآن تجاهل حق شعب مستعمر في تقرير المصير ؟ وهل يمكنها أن تسمح باستثناء ، أيا كان ، من مبدأ تقرير المصير ، وما الحدود التي ستضعها لنفسها ، في هذه الحالة ، وأى سابقة سترسيها بذلك ؟ وهل يمكن للأمم المتحدة أن تقبل أمرا واقعا يخالف قراراتها ومقرراتها ، دون أن تعرّض للخطر بذلك المبادئ والقضايا التي حققت بها ذاتها ؟ ولا بد كذلك من مراعاة أهمية احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ، ولا سيما لدى أعضاء المنظمة المؤمنين بها والمستفيدين منها . وهل تستطيع الأمم المتحدة الآن أن تنضم الى القلة من الساخرين الذين لا يولون مقررات الأمم المتحدة ولا المنظمة ذاتها أى اهتمام ؟ كل هذه أسئلة أساسية لابد من مراعاتها عند النظر في هذه المسألة الهامة .

واستطرد قائلا ان الوفد التنزاني قد تكلم عن المشكلة بكل بساطة ودون لف أو دوران ، وان يكن يود أن يؤكد لأعضاء اللجنة ، اذا احتاج الأمر ، أن ذلك لم يكن أمرا سهلا بالمرة ، بل كان بالغ المشقة ، فجمهورية تنزانيا المتحدة ترتبط بالمغرب وموريتانيا والجزائر بروابط من الأخوة والصداقة ، وتهتم أبلغ الاهتمام بهذه الصداقة التي ستسعى جهدها لدعمها . كما انها ، بالاضافة الى ذلك ، تعي المشاركة الهامة التي قدمتها الدول الشقيقة الثلاث في الكفاح من أجل تحرير القارة الافريقية . وأضاف السيد سالم أن هذه الصداقة وهذه الأخوة هما اللتان دفعتاه الى هذا العرض الصريح لموقف حكومته التي كان اخلاصها لقضية انهاء استعمار كل بوصة من القارة الافريقية محل تأكيد واضح أكثر من مرة وعلى كافة مستويات السلطة الحكومية . ومع ذلك ، فهو يرى أن المبادئ المقحمة - وهي تقرير المصير ، واحترام مقررات الأمم المتحدة ، واحترام الحدود القائمة ، ورفض تبرير الأمر الواقع في العلاقات الدولية - تعتبر مبادئ أساسية ، لها مدى يستوجب أن تحدد موقفها في هذا الصدد ، بدون أى لبس ، داخل الأمم المتحدة .

(السيد سالم ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

وأخيرا ، قال السيد سالم انه يود ، بوصفه ممثلا لجمهورية تنزانيا المتحدة ورئيسا للجنة الأربعة والعشرين الخاصة ، أن يوصي اللجنة ، بدون تحفظ ، بالملاحظات والاستخلاصات التي انتهت اليها البعثة الزائرة للصحراء الاسبانية ، والتي أقرتها لجنة الأربعة والعشرين الخاصة . وأضاف انه اذا اتخذت الأمم المتحدة قرارا يرتكز على هذه التوصيات ، فستثبت أنها في مستوى الآمال المعلقة عليها ، ليس فقط من جانب شعب الصحراء الاسبانية ، ولكن كذلك من قبل الشعوب المستعمرة في العالم أجمع . وبالاضافة الى ذلك ، فان توصيات وملاحظات من هذا القبيل تعتبر متفقة ، نصا وروحا ، مع مقررات منظمة الوحدة الافريقية ومع عديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأشار الى أنه اذا طبقت هذه التوصيات ، فستكون أساسا وطيدا لعملية حقيقية لانهاء استعمار الصحراء الاسبانية . وقال ان وجود الأمم المتحدة في الاقليم ، الذى تطالب به البعثة والذى اقترحه الأمين العام أثناء مشاوراته مع الأطراف المعنية ، سيكون في الوقت ذاته أساسا وآلية مناسبين لتنظيم استفتاء . ووصف هذا الاستفتاء بأنه سيوجد ، بدون لبس ، ما يتمناه سكان الصحراء الأسبانية الأصليون ، وبذلك يمكن تحاشي فرض مصير وقدر محددين سلفا على هؤلاء السكان ، وهو أمر لا يمكن ، اذا حدث ، أن يكون مقبولا .

السيد باكي* (داهومي) : قال ان وضوح موقف داهومي يجعل من اليسير على وفده الخوض في موضوع الصحراء الغربية، وهو موضوع شائك وبالغ الحساسية . وأضاف ان هذا الموقف واضح لأنه نابع من السياسة الاستقلالية الجديدة التي تتبعها داهومي . وهو واضح لأنه نابع من مبادئ الأمم المتحدة في مضمار انهاء الاستعمار ومن مبادئ منظمة الوحدة الافريقية في مضمار حرمة الحدود الموروثة من الاستعمار. ومعنى هذا ان مواقف داهومي من مسألة الصحراء الغربية قد استرشدت بهذه المبادئ بالأمس ، وهو ما تفعله اليوم وما ستفعله غدا .

وأضاف ان من نافلة القول الاشارة الى مافي موقف الوفد الداهومي من منطق ثابت ، وهو المنطق الذى دفع ببعض من كانت مصالحهم مقحمة بالأمس الى عدم التردد في القول بأن داهومي تدور في فلك بلد بعينه . ومما يدعو الى سخرية أشد ، ان نلاحظ ان هذه الوفود ذاتها هي التي لا تتردد اليوم في الايحاء بأن داهومي تدور في فلك بلد آخر. فاذا كان الدفاع عن مبدأ وفقا لمنطق معين واستمرارا في العمل السياسي يعني بالضرورة التبعية لهذا أو ذاك، فان الوفد الداهومي لن يستبيح لنفسه حتى الرد على بعض المزاعم . ومع ذلك ، فقد قال ممثل داهومي انه يود أن يكون واضحا للجميع أن داهومي ليست مستعدة للتشجيع لأى كائن كان ، وأنها تتخذ مواقفها بحرية تامة واستقلال كامل .

وأضاف ان الموضوع المعروض على الأمم المتحدة واضح ولا يحتمل أى لبس . ولا يحتاج الاقتناع بذلك الا الى القاء نظرة على ماقامت به اللجنة الرابعة من اعمال للتسليم بأنه لا يمكن بأى حال من الاحوال ، لافي هذا المقام ولافي غيره ، تأييد مبدأ وزن الأمور بميزانين مختلفين . ومضى يقول ان المسألة المطروحة تتمثل في السؤال التالي : هل هو أمر مألوف وعادل وأخلاقي أن تقرر بلدان أخرى مصير شعب ما ، هو الشعب الصحراوى ، دون استشارته ؟ وهل مبدأ تقرير المصير المتضمن في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا ينطبق الا على أصقاع معينة من العالم ، في حين يمكن ، في أصقاع أخرى ، تجاهل هذا المبدأ والاتفاق ببساطة على اقتسام اقليم ما ، دون أن يسبق ذلك سؤال السكان الاهليين ، وهم الطرف الرئيسي ، عن مصيرهم .

---

* أورد النص الكامل لبيان ممثل داهومي في هذا المحضر ، تنفيذا لقرار اتخذته اللجنة .

(السيد باكن ، داهومي)

واضاف ان الوفد الداهومي قد استمع باهتمام الى مرافعات مختلف حركات التحرير امام اللجنة ، ويرى ان من واجبه القول بأن هذه البيانات المختلفة قد زادت من حيرته ، فهذه ، فيما تعيه الذاكرة ، اول مرة فيما يبدو تعرض فيها الحرية والاستقلال على شعب ما ، ويجيء فيها بعض ممثليه ، ممن يوصفون بأنهم حقيقيون ، ليقولوا امام اللجنة الرابعة انهم يفضلون حياة العبودية ، بدعوى الولاء للتاج ، وهو ولاء مبهم .

واستدرك قائلا انه لا موجب لليأس، اذ لا ننسى ان بعض الهيئات جاءت تقول ، بايعاز ، انها لا تريد الاستقلال ، وان لم يكن ذلك حائلا بينها وبين العودة ، فيما بعد الى الصواب ، والعمل من اجل الاستقلال الذى لا بد أن يتحقق في العام القادم .

ومضى يقول ان حيرة الوفد الداهومي تزداد عندما يجد ان حركة واحدة فقط ، من الحركات الخمس التي مثلت امام الامم المتحدة ، هي المعترف بها في تقرير البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة بوصفها حركة سياسية لها قواعد شعبية . فما وجه العجب اذن في ان نجد ان هذه الحركة وحدها هي التي تطالب بالاستقلال . أما سائر الحركات الاربع ، فان ثلاثا منها تعلن ولاءها للعاهل المغربي ، بينما تعلن الرابعة ارتباطها بالوطن الأم ، أى موريتانيا . وعلى ذلك فان السؤال هو : في أى اتجاه ينبغي على اللجنة أن تسير ؟ وهل يجب عليها أن تخوض في اعتبارات لا يخفى طابعها المصطنع والملفق ؟

واستطرد يقول ان الدولة القائمة بالادارة ، عملا منها بمبدأ (فرق تسد) الأثير لدى الاستعمار القديم والحديث ولدى الامبريالية ، تخدم اليوم المصالح المتعارضة مع مصالح الأهالى الصحراويين . اذ تريد اسبانيا ان تسلم الصحراء الغربية الى التقسيم ، مع الاحتفاظ بمؤخرتها الاستعمارية الجديدة . وفي هذا النطاق ، أليس من الواضح ان كل بنود الاتفاق المزعوم ليست معلنه ولن تعلن ، وخاصة البنود السرية منها التي تتيح لاسبانيا ان تنال هي الأخرى نصيبها من الغنيمة ، او ان تستخلص مزايا الهبة التي هبطت عليها من السماء ، ألا وهي الصحراء الغربية ؟ ومما يزيد من قيمة هذه الهبة ان نعلم ان هذا البلد ، اذا قورن مستوى معيشة الفرد فيه بمستوى البلدان الافريقية الاخرى ، يتمتع بمستوى معيشة بالغ الارتفاع نظرا لثرائه وامكانياته الاقتصادية وقلة عدد سكانه .

وأردف قائلا ان الوفد الداهومي يرى ان حل مشكلة الصحراء الغربية بشكلها الراهن يتطلب من اللجنة الرابعة الاستناد ، علاوة على ماسبق صدوره من الوثائق ذات العلاقة ، الى القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) ، والى تقرير البعثة الزائرة الذى قدمه بطلاقة السيد آكي ، سفير ساحل العاج الذى يثني عليه الوفد الداهومي بحق لما قام به من عمل اتسم بالعمق والحيدة ، واخيرا الى فتوى محكمة العدل الدولية . ووصف استخلاصات تقرير البعثة بانها واضحة . فقد جاء فيها انه اذا كانت هناك روابط بين الاهالي الصحراويين والمغرب ، من ناحية ، وبين هؤلاء الاهالي وموريتانيا من ناحية اخرى ، فان اغلبية الآراء المجموعة قد حبذت تطبيق مبدأى تقرير المصير والاستقلال . ويضاف الى ذلك ان فتوى محكمة العدل الدولية لا تترك ظلا من الشك ، فهي تنص على انه اذا كانت هناك علاقات ولاء مع ملك المغرب ، وعلاقات اقليمية مع موريتانيا ، فان هذه العلاقات لا تستبعد تطبيق مبدأ تقرير المصير والاستقلال ، المتضمن في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، على الصحراء الغربية .

وطالب اللجنة الرابعة ، انطلاقا من هذه المعطيات ، بتحديد موقفها دون ان تتلهى بمساومات تجرى خارج الامم المتحدة وعلى حساب الاهالي الصحراويين . وقال ان مبدأ تقرير المصير مبدأ مقدس ، لا ينبغي للجنة ان تتركه يداس بالأقدام استجلابا لرضاء بعض الاعضاء الذين تقودهم مطامع تقوم على الأثرة والضم والتوسع ، فاذا كان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) يدين السيطرة الاستعمارية ، فهو لا يشجع البتة مثل هذه المطامع . واضاف انه لا روابط الولاء ولا الروابط الاقليمية يمكن أن تكون ذريعة لتشجيع مثل هذه المطامح . فاذا كان يراد الاستناد الى حقوق الولاء ، فكم من دول المنظمة ستظل داخل حدودها الاقليمية التي هي فيها اليوم ؟ ويبدو انه حدث اتفاق بين الاطراف الثلاثة المختصة والمعنية . ولكن ليس في هذا الموضوع ثلاثة اطراف فقط . فهناك ، بقدر علمنا ، الدولة القائمة بالادارة ، والاهالي الصحراويون وهم الطرف المعني الرئيسي ، من ناحية ، والمغرب وموريتانيا والجزائر ، بوصفها بلدانا متاخمة ، من ناحية اخرى . فاذا كان لابد من اتفاق حقيقي مشروع ، فلا يمكن ان يكون سوى اتفاق بين كل هذه الاطراف ، ولا يسع الوفد الداهومي ان يعترف للبعض بحق التفاوض باستبعاد البعض الآخر ، ومنهم الاهالي الصحراويون الذين يعتبرون لب المشكلة .

وقال ان ذلك يعني ان اى اتفاق مهما اتسع نطاقه ، لا يراعى فيه المبدأ المقدس لتقرير مصير الشعوب الواقعة تحت الادارة الاستعمارية ، لن يحظى بأى موافقة من جانب الوفد الداهومي .

(السيد باكي ، داهومي)

ويعتقد هذا الوفد ، علاوة على ذلك ، ان من قبيل الخداع الزعم بأن الاتفاق المذكور قد تحقق وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق ، فهو ليس سوى ثمرة لمساومات جرت بهدف وضع المجتمع أمام أمر واقع .

واضاف ان المفاوضات الوحيدة التي دعا اليها مجلس الأمن ، وفقا للمادة المذكورة ، هي المفاوضات التي كان ينبغي اجراؤها تحت اشراف الامين العام . ولذلك فلا يسع داهومي أن تقيم اى وزن لوثيقة استخلصت بوسائل ملتوية ، كما أنها ترفض رفضا باتا الاعتراف بأمر واقع . فاذا كان ولا بد ، فان ممثل داهومي سيضيف الى ذلك قوله ان بلاده ستظل تعتبر مشكلة الصحراء قائمة برمتها رغم هذا الاتفاق ، وانه لا ينبغي لأى شيء كان أن يصرف انتباه اللجنة .

ومضى يقول انه كان هناك ، من ناحية اخرى ، تلميح الى ان محكمة العدل الدولية قد تجاوزت حقوقها عندما لم تقصر ردودها على السؤالين المطروحين . وفي هذا الصدد ، يجب ألا ننسى أن معظم البلدان الافريقية لم تقبل الانضمام الى القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) الذى وصفه الوفد الداهومي بحق بأنه خيانة (وهي صفة تؤكدها الأحداث الراهنة) ؛ ففي الفقرة ١ من المنطوق ، نجد العبارة التالية : " ودون المساس بتطبيق المبادئ التي يتضمنها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) " . ومن هنا ، فان محكمة العدل الدولية لم تفعل شيئا سوى أنها اضطلعت تماما بالمهمة التي كلفتها بها الجمعية العامة .

وقال ممثل داهومي انه لا يود الاطالة ، وان تكن المسألة بالغة الأهمية ، ويمكن أن تتمخض عنها عواقب غدا ، سواء في افريقيا أو خارجها ، تجعل من الصعب تلافيها . ومع ذلك فانه يمكن تلخيص رأى الوفد الداهومي فيما يلي : اولا ، ان الصحراء الغربية تعتبر اقليما لا بد من انهاء استعماره بواسطة الامم المتحدة ، وبهذه الصفة ، فانه يندرج في اطار احكام القرار ١٥١٤ (د-١٥) .

وثانيا ، ان مبدأ تقرير المصير يجب ان يطبق تطبيقا تاما ، واذا كانت الدولة القائمة بالادارة تتهرب من مسؤولياتها ، فان الهيئة الوحيدة التي لا يزال بامكانها الحلول محلها هي الأمم المتحدة . فبالأمس ، كان تنظيم الدولة القائمة بالادارة لاستفتاء موضع اعتراض على اساس ان هذا الاستفتاء سيكون ملفقا ومزورا . واليوم ، لم يعد هناك من يتحدث حتى عن الاستفتاء بعد انسحاب الدولة القائمة بالادارة - والتاريخ المحدد لذلك هو ٢٨ شباط/فبراير - بل عن مشاورات مائعة تجرى تحت اشراف مجموعة من بلدين او ثلاثة . فما الذى كان يؤخذ على الدولة القائمة بالادارة بالأمس ،

(السيد باكي ، داهومي)

وماذا يراد فعله اليوم ؟ فاذا كانت قوانين الولاء التي يتكلمون عنها أو الروابط الاقليمية التي يتذرع بها بعض البلدان الشقيقة المجاورة راسخة كما يقولون ، فان الطريقة الوحيدة لاثبات ذلك هو أن تترك للشعب الصحراوى حرية التعبير عن رأيه عن علم ، وذلك اثناء المشاورات التي ستجرى تحت رقابة الامم المتحدة وحدها ، ودون اى تدخل من البلدان المجاورة . هذا هو سبيل العدل والانصاف ، وهذا هو السبيل الذى يمكن للادراك السليم ، ويجب عليه ، أن يمليه .

وثالثا ، انه لا يمكن ، باسم الكرامة الانسانية ، جعل اللجنة الرابعة ، وبالأحرى الجمعية العامة ، تصدق على اتفاق مزعوم دارت المفاوضات بشأنه على حساب الشعب الصحراوى ، فحتى لو كان هذا الشعب يتكون من ١٠ أفراد فقط ، فان له الحق في ان يختار مصيره بحرية ، وألا يتحمل ، بالضغط ، نتائج قرارات تملى عليه من الخارج . وهذا معناه أن رأيه يجب ان يسود أى تدابير مكيافيلية وأى مساومات .

ورابعا ، انه متى قرر هذا الشعب مستقبله ، فسيكون له وحده ان يقرر ، في ظل السيادة الكاملة ، ما اذا كان يريد الارتباط بهذا أو ذاك من جيرانه . وقال ان داهومي تعارض أى تجزئة لهذه الدولة ، وتعارض بالتالي أى تقسيم لها ، وتؤيد استقلال الصحراء الغربية وسلامتها الاقليمية .

واخيرا ، يؤخذ من كل ماسبق ان داهومي تدين اى هدف للضم او التوسع ، أيا كان مصدره ، سواء في ذلك الدول العظمى ، او الكبرى او المتوسطة او الصغرى .

وختاما ، قال ان داهومي لا تزعم احتكار الحقيقة لنفسها . بيد انها تعتقد ان الموقف الذى تدافع عنه يرتكز على المبادئ الواضحة والمقدسة التي كانت على الدوام هاديا لمنظمة الوحدة الافريقية وللامم المتحدة في عملها ، ولذلك فلن تجد اللجنة اى صعوبة في تبني هذا الموقف ، وتأمل داهومي أن تصون اللجنة الرابعة نفسها ، مسترشدة بمعنى العدل والانصاف ، عن التأثر بالمساومات الدائرة خارج اطار الامم المتحدة ، وان تصم أذنيها عن الاتفاقات المزعومة التي تبرم خلافا لنص وروح اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولذلك فان على اللجنة أن توصي الجمعية العامة بالاعتراف للشعب الصحراوى بحق تقرير المصير والاستقلال ، على ان يقوم هذا الشعب فيما بعد بتحديد مركزه بالنسبة لجيرانه . وأى مساومة على الضم والتوسع لا تكون بمثابة صفقة المغبون الا اذا صدقت عليها الجمعية العامة ، وهو ما ستأسف المنظمة ، فيما بعد ، لحدوثه .

(السيد باكي ، داهومي)

وقال ان اللجنة لا يمكنها على أية حال ، في هذه الحالة المحددة ، ان تقوم بعمل نافع الا اذا تخلصت من فكرة انها مرتبطة بوضع أنشيء خصيصا لتحقيق هدف واضح ، هو مضايقة بعض الوفود .

السيد جاكسون* (غيانا) : قال ان الوضع في الصحراء الاسبانية كان مؤخرا على وشك ان يهدد السلم والأمن في تلك المنطقة من القارة الافريقية . واضاف انه يبدو ان هذا التهديد قد زال الآن ، وتدعمت فرص التسوية السلمية . وهذا في رأيه قد يكون الاطار المناسب الذى يتحول فيه الاهتمام صوب المشكلة في جوهرها ، ألا وهي انهاء استعمار الصحراء الاسبانية ، وهي المشكلة المعروضة على اللجنة .

وأعرب عن ارتياحه للتدابير التى اتخذها مجلس الأمن وهيئات أخرى لازالة وضع حافل بالخطر الكامن ، وقال انه قد يكون من المفيد التذكير بقرار مجلس الأمن ٣٧٧ (١٩٧٥) . ففي هذا القرار ، اعترف المجلس ، الذى كان معروضا عليه مسألة الصحراء الاسبانية ، بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة من أن مسؤولية انهاء استعمار الاقليم تقع على عاتق الجمعية العامة . والواقع ان هذه المسألة معروضة على اللجنة الرابعة بالفعل منذ عدة سنوات . وأيا كان موقف مختلف الدول القائمة بالادارة ازاء انهاء استعمار اقاليمها ، فان موقف الجمعية العامة يعتبر واضحا الى حد كبير ، وهي لم تناقض نفسها فيه على الاطلاق . ويحق للجمعية العامة ، كما قال ، ان تفخر بالنتائج التي توصلت اليها في مجال انهاء الاستعمار ، وبالاسهام القيم الذى قدمته لكي تتيح لشعوب عديد من الاقاليم - التي اصبح عدد كبير منها اليوم اعضاء في المنظمة - بجهودها الذاتية وبالمساندة الكاملة من الامم المتحدة ، ان تمارس حقها المتجدد في تقرير مستقبلها وأن تتخلص من نير الاستعمار الحاط من كرامتها . واضاف ان هناك في الواقع شعوبا في مناطق عدة ، سواء في افريقيا او في غيرها من العالم ، لا تزال تصبو الى ممارسة هذا الحق . واذا كان المجتمع الدولي لا يزال متمسكا بمساعدة هذه الشعوب في ذلك الاتجاه ، فان على اللجنة ان تثبت الآن في موقفها فيما يتعلق بالصحراء الاسبانية .

---

* أورد النص الكامل لبيان ممثل غيانا في هذا المحضر ، تنفيذا لقرار اتخذته اللجنة .

(السيد جاكسون ، غيانا)

وأضاف ان وفد غيانا يلاحظ ان الدولة القائمة بالادارة ، وهي اسبانيا ، تقبل ، وان لم يكن ذلك دأبها دائما ، ضرورات انهاء الاستعمار ، وترغب في الاستجابة للمتطلبات المترتبة دوليا على الوضع في الصحراء الاسبانية . وقال ان هذا الوفد أحاط كذلك علما بأن الدول المجاورة مختصة ومعنية ، ليس فقط بعملية انهاء استعمار الاقليم ، ولكن كذلك بنتائج تنفيذ هذه العملية . وعلاوة على ذلك ، يلاحظ وفد غيانا ان ممثلي شعب الصحراء الاسبانية لهم - وهذا شيء طبيعي - وجهة نظر بالغة الحصافة فيما يتعلق بمستقبل اقليمهم ومصيرهم ، وهي وجهة نظر عرضوها بهمة في اللجنة وخارجها .

واستطرد قائلا انه لا بد ان تكون الجمعية العامة على وعي تام بمسؤولياتها ازاء الصحراء الاسبانية . فمنذ عام واحد فقط ، أصدرت قرارها ٣٢٩٢ (د - ٢٩) الذى لم يعترض عليه أحد ، وفيه قررت ان تطلب الى محكمة العدل الدولية اصدار فتوى " دون المساس بتطبيق المبادئ التي يتضمنها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)" بشأن بعض الجوانب القانونية الهامة التي تتعلق بالسيادة على الاقليم . وقال ان هذا القرار يكتسب بعدا آخر هاما ، حيث ان الجمعية العامة أذنت للجنة الاربعة والعشرين بمتابعة الوضع في الاقليم وايفاد بعثة زائرة اليه .

ووصف الوضع الذى تواجهه اللجنة الرابعة ، فيما يتعلق بالصحراء الاسبانية ، بالشكل التالي : ان الدولة القائمة بالادارة اعربت عن رغبتها في تسهيل عملية انهاء الاستعمار وفقا لأهداف الميثاق ومبادئه ؛ وقد اوفدت بعثة زائرة تابعة للامم المتحدة الى الاقليم وقدمت تقريرا ؛ وطلب الى محكمة العدل الدولية اصدار فتوى ، هي الآن معروضة على اللجنة . واعلن مساندة وفد غيانا التامة لاستخلاصات البعثة الزائرة ، التي أيدتها لجنة الاربعة والعشرين فيما بعد . كما اعلن تأييد وفده التام للآراء الواردة في التقرير ، والتي جاء فيها انه " ينبغي على الجمعية العامة اتخاذ خطوات لتمكين اولئك الاهالي بمختلف فئاتهم من تقرير مستقبلهم في حرية تامة وفي جو من السلم والأمن ، وفقا لأحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولما يتصل بهذا الشأن من قرارات الجمعية العامة حول المسألة " (A/10023/Add.5، الفقرة ١١ (٤٣)) . وقال ان وفد غيانا يقبل ويؤيد فتوى محكمة العدل الدولية التي تنفي كل لبس ، فقد جاء فيها بوضوح انه لا يمكن لأى دولة في المنطقة أن تدعي ، قانونا ، أن لها حقوقا سيادية على الاقليم .

(السيد جاكسون ، غيانا)

ومن هذه الزاوية، كما قال ، ينظر وفد غيانا الى اعلان المبادئ الذى أصدرته اسبانيا والمغرب وموريتانيا بشأن الصحراء الغربية (S/11880 ، المرفق الثاني). وطالب بالنظر بامعان في هذا الاعلان ، خاصة وانه وضع خارج الامم المتحدة . واستدرك قائلا ان وفد غيانا يرى أن عليه ابداء ملاحظات استهلالية على هذا الاعلان : أولا ، انه لم يرد فيه ان شعب الاقليم قد استشير؛ وثانيا ، ان الاطراف المختصة والمعنية لم تشارك كلها في العمليات التي انتهت بصدور الاعلان ، وانها لم تؤيده بأجمعها ؛ وثالثا ، ان الاعلان يبدو ، للوهلة الاولى ، متناقضا مع توصيات البعثة الزائرة وفتوى محكمة العدل الدولية ؛ ورابعا ، ان الاعلان كان يجب ان يرتكز الى احكام القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) ، الذى ينص اساسا في الفقرة ٣ منه على ان " تبت الجمعية العامة في أمر السياسة التي يتعين اتباعها للاسراع بعملية انهاء استعمار الاقليم وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) في احسن الاحوال الممكنة ، في ضوء الفتوى التي ستصدرها محكمة العدل الدولية " .

وأردف قائلا ان وفد غيانا يهمه ان يحدد موقفه : فهو يؤيد كافة الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء للتوصل الى حلول سلمية للمشاكل والمنازعات التي يمكن ان تنشأ فيما بينها . وتتضمن المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة وسائل تحقيق ذلك . بيد أن وفده يؤيد كذلك المبدأ القائل بأنه اذا كان الخلاف يؤثر في مستقبل شعب مستعمر ، وجب على الامم المتحدة ان تراقب عملية انهاء الاستعمار ، على ان يظل الشعب ، في آخر الأمر ، حكما لمصيره . وأشار الى أن هناك بعض المبادئ التي ترتكز عليها السياسة القومية لحكومة غيانا ، والتي تعرفها الامم المتحدة جيدا . وقال ان مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ومبدأ تقرير مصير الشعوب ليسا أقلها شأنا . وأعلن ان غيانا ستحدد موقفها ازاء ما ستتمخض عنه المداولات ، في ضوء توافق المقترحات المقدمة مع هذه المبادئ .

السيد كامانا* (زامبيا) : قال ان مسألة الصحراء الاسبانية تعتبر بلا جدال من اهم واعقد المسائل المعروضة على اللجنة وعلى الامم المتحدة بصفة عامة . ووصف هذه المسألة بأنها تضع في الميزان مبدأ اساسيا كافحت عنه الامم المتحدة باستبسال ، وهو مبدأ أثار انشغال

---

* أورد النص الكامل لبيان ممثل زامبيا في هذا المحضر ، تنفيذا لقرار اتخذته اللجنة .

عدد من الدول الاعضاء لسنوات طويلة . واضاف ان زامبيا لا تزال تدفع ثمنا باهظا ، من الموارد البشرية والمادية ، لقاء هذا المبدأ النبيل : مبدأ تقرير مصير الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والتي تحكمها أقلية . ومضى يقول ان هذا المبدأ هو الذى أتاح في الواقع لعدد كبير من الدول أن تتبوأ مكانها المشروع في الامم المتحدة وان تتعامل مع مستعمريها السابقين على قدم المساواة .

واستطرد قائلا ان وفد زامبيا ، ادراكا منه لأهمية مبدأ تقرير المصير واستمرارا منه في الزود عنه ، يرى لزاما عليه ان يشارك في المناقشة العامة التي تجريها اللجنة بشأن مسألة الصحراء الاسبانية . واضاف ان هذا الوفد يلتزم بذلك التزاما خاصا ، لأنه يعتقد ان مبدأ تقرير المصير لا يتجزأ ، وله طابع عالمي . وقال ان تطبيق هذا المبدأ بمعيارين مختلفين ظلم لا يمكن قبوله . اذ لا يمكن ولا ينبغي تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بطريقة انتقائية .

وأردف قائلا ان وفد زامبيا ، عندما تناول في اللجنة مؤخرا مسألة بيليز ، أكد أن زامبيا ترفض الاستعمار باصرار ، وأشار الى أن زامبيا لا يمكنها ، بأى حال من الأحوال ، أن تقبل حلول دولة استعمارية محل اخرى . وفي هذا الصدد ، أيد الوفد بدون تحفظ الكفاح العادل لشعب بيليز من اجل تقرير المصير والاستقلال . وأشار بأسف الى توازى مطالب غواتيمالا في بيليز ، من ناحية ، ومطالب المغرب وموريتانيا في الصحراء الاسبانية من ناحية اخرى . ففي كلتا الحالتين ، كانت هناك محاولات للتضحية بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على مذبح النفعية . ولا تزال سياسات الضم والتوسع مستمرة ، متجاهلة تماما أماني اهالي الاقاليم المعنية ، بل ان الامم المتحدة مطالبة بمباركة هذه الأهداف غير المبررة .

ووصف موقف زامبيا فيما يتصل بالصحراء الاسبانية بأنه ثابت وواضح لالبس فيه ، كموقفها من بيليز . وقال ان زامبيا لا يمكنها قبول خطة تستهدف تجزئة الصحراء الاسبانية والتنازل عنها تعسفيا للمغرب وموريتانيا دون أدنى مراعاة لتطلعات اهالي هذا الاقليم وغني عن القول ان ذلك سيخلق سابقة في منتهى الخطورة ، ستكون لها عواقب واسعة النطاق على اعمال الامم المتحدة مستقبلا في مضمار انهاء الاستعمار . ومضى يقول ان الامم المتحدة ، اذا ساندت مطالب المغرب وموريتانيا ، قد تخلق أزمة ثقة ؛ فالواقع ان الحق الادبي للمنظمة في الالحاح على وجوب تطبيق مبدأ تقرير المصير على

(السيد كامانا ، زامبيا)

عدد كبير من الحالات المعلقة سيكون عرضة للتساؤل ، ولا تتمنى زامبيا حدوث مثل هذا الموقف . واضاف ان اللجنة تنظر في مسألة الصحراء الاسبانية بعد صدور فتوى محكمة العدل الدولية التي طلبت المنظمة ذاتها اصدارها ، وبعد زيارة قامت بها بعثة زائرة تابعة للامم المتحدة في الاقليم وفي بلدان اخرى معنية . ولا يمكن للجنة ان تدعي ان فتوى المحكمة وتقرير البعثة الزائرة غير موجودين . وطالب بان تكون هاتان الوثيقتان ، بالضرورة ، اساسا لبحث مسألة الصحراء الاسبانية . واعلن أن وفد زامبيا يرى ان هاتين الوثيقتين لا تزالان صحيحتين ومتصلتين بالموضوع ، وان على اللجنة النظر فيهما بكل عناية .

ومضى يقول ان امام اللجنة كذلك نص اعلان مبادئ اصدرته اسبانيا والمغرب وموريتانيا بشأن الصحراء الغربية (S/11880 ، المرفق الثاني) ، ويتضمن ثلاثة عناصر اساسية ، اولها أن اسبانيا تقبل انهاء استعمار الاقليم ؛ وثانيها ان ادارة ثلاثية مؤقتة قد أقيمت ، اطرافها اسبانيا والمغرب وموريتانيا . وفي هذا الصدد ، وافقت اسبانيا على ان ينتهي وجودها فعلا قبل ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ . والعنصر الثالث ان رأى الشعب الصحراوي ، الذي تعبر عنه الجماعة ، سيكون محل اعتبار. وقال ان زامبيا لا يسعها الاعتراض على قرار اسبانيا الذي يستهدف انهاء النظام الاستعماري في الصحراء الاسبانية ، بل هي على العكس ترحب بهذا القرار ترحيبا بالغا . ومع ذلك فهي لا يمكن ان توافق على الطريقة التي قررت بها اسبانيا انهاء الوضع الاستعماري . فان اعلان اسبانيا والمغرب وموريتانيا يثير القلق على اقل تقدير ، فمن الواضح ان المغرب وموريتانيا تعتزمان ضم الاقليم بعد خروج اسبانيا منه . وبذلك لا تكون اسبانيا قد اكتفت بالتنصل من مسؤولياتها ازاء الاقليم وأهله ، بل تكون ايضا قد خانت هؤلاء الاهالي بفتحها الطريق امام مطالب المغرب وموريتانيا . ومن الممكن ، بطبيعة الحال ، التكهن بسبب هذا الموقف. فمن الواضح ان التعبير المزعوم عن آراء اهالي الصحراء الاسبانية ليس سوى تظاهر بتطبيق مبدأ تقرير المصير. فان مصير شعب الصحراء الاسبانية قد تحدد له ، وهذا أمر لا يمكن تصديقه بقدر ما يتعذر الدفاع عنه .

وتابع كلامه قائلا ان محكمة العدل الدولية والبعثة الزائرة قد دافعتا كلتاهما بدون مواربة عن حق شعب الصحراء الاسبانية في تقرير حقيقي للمصير ، اى حقه في ان يقرر مستقبله بنفسه وفي جو من السلم والأمن . ولكن ينبغي ، في مثل هذه الممارسة ، ان يظل الاختيار متاحا بين

الاستقلال او الاندماج في المغرب او موريتانيا . واضاف ان الاهالي الصحراويين سيختارون بحرية الصيغة التي يفضلونها ، فاما الاستقلال او الاندماج . وينبغي للمغرب وموريتانيا ألا تخشيا شيئا بالتأكيد في هذا الشأن اذا ما كانتا مقتنعتين بان الروابط التاريخية بينهما وبين الصحراء الاسبانية تعتبر في حد ذاتها اسبابا مقبولة للاندماج . كما ان مشاعرهما قد تكون بالفعل نفس مشاعر أهالي الصحراء الاسبانية ، وقد يتسنى التعبير عنها في استفتاء . فاذا كان الأمر كذلك ، كان بوسع المغرب وموريتانيا أن تشعرا بالارتياح لأنهما اضطلعتا بمهمتهما بشرف .

واضاف ان وفد زامبيا لا يمكن ان يفسر التردد الظاهر للمغرب وموريتانيا في السماح لأهالي الصحراء الاسبانية بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم ممارسة حقيقية الا بأن هاتين الدولتين تدركان أن هؤلاء الاهالي سيختارون الاستقلال . والواقع ان هذا يبدو بالفعل مطمح الشعب الصحراوى ، فقد جاء في تقرير البعثة الزائرة : "اما داخل الاقليم ، فقد لاحظت البعثة ان الاهالي ، او على الأقل جميع الاشخاص الذين قابلتهم البعثة تقريبا ، يؤيدون الاستقلال تأييدا قاطعا ويعارضون الحقوق الاقليمية التي يدعيها المغرب وموريتانيا . وقد اعرب الاهالي عن رغبتهم في ان تساعدهم الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية على تحقيق استقلالهم وصيانته" . [A/10023/Add.5 ، الفقرة ١١ ، الفقرة الفرعية ١٨] .

ومضى يقول ان هذه المشاعر هي التي يبدو ان المغرب وموريتانيا تريدان وأدها . فليست رغبة شعب الصحراء الاسبانية في ان تساعده الامم المتحدة في الحصول على استقلاله والمحافظة عليه أمرا غير منطقي ، بل هي دعوة الى العدل تحسن المنظمة صنعا بالالتفات اليها . فان لشعب الصحراء الاسبانية كامل الحق في الاتجاه صوب الامم المتحدة لينشد عندها التأييد ، واقل ما يمكن للمنظمة عمله هو الاصرار على ان تتاح لهذا الشعب امكانية الممارسة الحقيقية لحقه في تقرير مصيره ، ثم ، وهذا أمر بديهي ، العمل على احترام هذا الاختيار . وأعلن ، بالتالي ، تأييد وفد زامبيا لاجراء استفتاء في الصحراء الاسبانية تشرف عليه الامم المتحدة . وقال ان مطالب المغرب وموريتانيا تنزع عنهما تلقائيا اهليتهما للاشراف على استفتاء بالاقليم يمكن الثقة بنتائجه . وعلاوة على ذلك ، فان وفد زامبيا يعتقد ان على الجمعية العامة ان تصدق ، بحماسة ودون تحفظ ، على الاستخلاصات المنطقية والموضوعية للبعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة التي زارت الصحراء الاسبانية .

(السيد كامانا ، زامبيا)

وتابع كلامه قائلا ان وفد زامبيا أراد ، وهو يعرض آراءه ، ان يكون صريحا وواضحا ، وهو يود ان يضيف ان القاء مثل هذا البيان لم يكن شيئا سارا بالنسبة له. فليس المغرب وموريتانيا مجرد بلدين افريقيين تربط زامبيا بهما علاقات طيبة للغاية ، ولكنهما ايضا بلدان عملت زامبيا معهما في تعاون وثيق امتد سنوات طويلة في منظمة الوحدة الافريقية ، داخل حركة البلدان غير المنحازة ، وفي الامم المتحدة ، سعيا الى نصرة قضية تقرير المصير والاستقلال ، ولا سيما لبلدان الجنوب الافريقي وشعوبه. ولما كان المغرب وموريتانيا قد تميزا في الماضي بتأييدهما للكفاح التحرري في الجنوب الافريقي ، ونظرا الى العلاقات الودية بين هذين البلدين وبين زامبيا ، فان وفد زامبيا يرى لزاما عليه الاشارة الى انه لن يكون منطقيا من جانبهما ان تنكرا على شعب الصحراء الاسبانية حقه في تقرير المصير؛ وبالاضافة الى ذلك ، اذا سمح المجتمع الدولي بشيء من هذا القبيل ، فسيكون ذلك سابقة قد تتخذ أبعادا مكدرة ، وستكون لها عواقب مؤسفة في المستقبل .

السيد رابيتافيكا* (مدغشقر) : اعلن ان المبادرتين اللتين اتخذتا في العام السابق ، بناء على طلب الاطراف المختصة المعنية وبموافقتها الصريحة ، والاتين أفضتا الى نتائج متقاربة ، تحملان حتى أشد المتشككين على الاعتقاد بأن تحرير الصحراء الغربية سيتم بشروط يقبلها الجميع وتتفق مع المبادئ التي دأبت المنظمة دائما على الدفاع عنها. فعندما تقررت استشارة محكمة العدل الدولية ، وايفاد بعثة زائرة الى الاقليم ، كان من المعتقد بحق ان هذين المسعيين ، اللذين لا يمكن النظر اليهما الا في اطار انهاء الاستعمار ، يجب ان يكونا متكاملين ، وان يحققا ، بما كان مرجوا منهما من نتائج ، كافة الظروف المطلوبة لكي تبت الجمعية العامة في اجراءات ممارسة الشعب الصحراوي لتقرير المصير .

وانطلاقا من ذلك ، اتخذ دور المنظمة بعدا جديدا ، فقد طولبت ، من ناحية ، بابداء رأيها في مطالب الطرفين المعنيين في ضوء ما تنتهي اليه محكمة العدل الدولية ، وهي الهيئة القانونية الوحيدة التي تعترف بها الامم المتحدة بحكم الميثاق؛ وكان عليها ، من ناحية اخرى ، أن

---

* أورد النص الكامل لبيان ممثل مدغشقر في هذا المحضر تنفيذا لقرار اتخذته اللجنة.

(السيد رابيتافيدًا ، مدغشقر)

تتثبت ، بواسطة البعثة الزائرة ، من ان الأماني السياسية للشعب الصحراوى ستكون العناصر الحاسمة في أى حل قد تقترحه الامم المتحدة على الدولة القائمة بالادارة ، او قد تفرضه عليها اذا اقتضى الأمر .

ولذلك فمن الطبيعي في هذه المناقشة ، كما قال ، تأكيد المسؤولية الخاصة التي تتحملها الامم المتحدة ، والتمسك بفتوى المحكمة الدولية اساسا وبتوصيات البعثة الزائرة ، ودراسة الوضع في ضوء القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذى لايزال يعتبر الصك الصحيح الوحيد عند تعريف سياسة المنظمة في مجال انهاء الاستعمار. فاذا لم يتم الأمر على هذا النحو ، فان العمل الذى بدأته اللجنة منذ العام الماضي سيكون بلا جدوى ، وسيتعين عليها عندئذ ببساطة العودة الى الاقتراح الذى تقدمت به الدولة القائمة بالادارة في مطلع ١٩٧٤ ، ويقضي باجراء استفتاء على مستقبل الصحراء الغربية . واضاف انه لابد ، في هذا الصدد ، من ملاحظة ان الشكوك التي أبديت بشأن سلامة مثل هذا الاستفتاء وشرعيته قد جعلت من الضرورى ايفاد البعثة الزائرة التي تمثلت ولايتها ، وقد تحددت وفقا لروح الفصل الحادى عشر من الميثاق وطبقا للقضاء المقبول الآن ، في تحديد أماني الشعب الصحراوى بأوضح ما يمكن .

ومضى يقول ان هذه البعثة توجهت الى الاقليم ، وزارت المراكز الحضرية والتجارية التي تضم اغلبية الصحراويين . ولاحظت ان ١٨ في المائة فقط من السكان لم يتحضروا . وتمكنت من الاجتماع بالقادة السياسيين في البلد ، واتصلت بممثلي حركات التحرير ، ومنها البروليزاريو ، وحزب الاتحاد القومي الصحراوى . وتحققت من مشاعر اللجنة الدائمة للجماعة ، وكذلك من مشاعر الصحراويين الموجودين في البلدان المتاخمة . وشهدت بأن من قابلتهم تحدثوا اليها بكل حرية ، دون ضغط او تأثير من جانب الدولة القائمة بالادارة . ومجمل القول ، كما ذكر ، انها اضطلعت بولايتها بطريقة موضوعية ومنظمة تتسم بالتعقل والمسؤولية ، وهو ما يحرص الوفد المدغشقرى على تهنئتها به ، ولاسيما رئيسها السيد السفير سيمون آكي من ساحل العاج .

وأردف قائلا ان استخلاصات البعثة معروفة : "فان الأهالي ، او على الاقل جميع الأشخاص الذين قابلتهم البعثة تقريبا ، يؤيدون الاستقلال تأييدا قاطعا ، ويعارضون الحقوق الاقليمية التي يدعيها المغرب وموريتانيا" . وقال ان هذه العبارة ، التي كثر ترداد ها على ألسنة المتكلمين

(السيد رابيتافيكا ، مدغشقر)

السابقين ، تستحق الاشادة بها لوضوحها ونزاهتها . فهي تؤكد وجود وعي سياسي في الاقليم ، يتجه صوب اعتراف المجتمع الدولي بهويته . واضاف ان الامم المتحدة ، بوصفها منظمة ، لا تستطيع ان تطرح في الميزان ما قررته البعثة الزائرة . ولكن اذا اتفق ان قبلت الحجة القائلة بأن هناك أحداثا طارئة تبرر التحول التام للشعب الصحراوى فيما بين انتهاء زيارة البعثة والنظر في تقريرها ، فمن المستصوب تأكيد هذا الاستفتاء المبدئي الذى اجرته البعثة او الفاؤه ، عن طريق اجراء استفتاء تحت اشراف الامم المتحدة ، بالتشاور مع الاطراف المعنية ، تجنبا لأى اشكال . وهذا على أية حال يتفق ، على حد قوله ، مع ما دعا اليه الامين العام بعد المحادثات التي اجراها بنفسه او اجراها ممثله مع السلطات الاسبانية والمغربية والموريتانية والجزائرية ، بعد صدور قرارات مجلس الامن في الشهر الماضي . واضاف ان ذلك سيكون النتيجة المنطقية للالتزام الدائم الذى اتخذ فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وتوسيع دور المنظمة ومسؤولياتها التي اشير اليها في بداية هذا الحديث . وهكذا يقوم البرهان على ان مبدأ تقرير المصير لا يمكن ربطه ، بشكل تعسفي او من جانب واحد ، باحتمالات سياسية الطابع اساسا .

واستطرد قائلا انه لا بد ، مع ذلك ، من التسليم بان تنظيم الاستفتاء الذى طلبته الجمعية العامة اكثر من مرة وقبلته اسبانيا اخيرا في سنة ١٩٧٤ ، لم يعلق مؤقتا الا لتمكين محكمة العدل الدولية من الاستجابة للطلب الموجه اليها في القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) باصدار فتوى .

وقال ، فيما يتعلق بالاجراء المتخذ بمقتضى هذا الطلب ، انه ينبغي الا يغرب عن البال انه لما كان اساس السؤالين الموجهين الى المحكمة هو دعاوى المغرب وموريتانيا ، كان ينبغي على هاتين الدولتين اقناع القضاء بوجود روابط قانونية بين الصحراء الغربية وبينهما وقت الاستعمار الاسباني . ولكن لا المغرب ولا موريتانيا استطاعت تقديم الدليل الدامغ على ملكيتها للصحراء الغربية ، كلها او بعضها ، وعلى ان استعمار اسبانيا للصحراء ترتب عليه تجزئة اقليمها القومي ، لا سيما وان الامم المتحدة كانت ستصبح البادئة بمعارضة اى محاولة ، مباشرة او غير مباشرة ، تستهدف القضاء على السلامة الاقليمية لهذين البلدين الشقيقين .

واضاف ان المحكمة قد سلمت بانه كانت هناك ، في الفترة المشار اليها ، روابط ولاء مع بعض قبائل البدو في الاقليم الذى لم يكن خاضعا للسيادة الاقليمية للمغرب ، بحكم ان المغرب

(السيد رابيتافيكا ، مدغشقر)

لم تكن تمارس فيه اى عمل من اعمال الدولة فعلي وحصرى . وعلاوة على ذلك ، لم يتسن أمام المحكمة تأكيد الاعتراف الدولي من جانب دول اخرى بالسيادة القومية للمغرب على الصحراء الغربية .

وقال ان المحكمة استخلصت ، فضلا عن ذلك ، انه لم يكن هناك وقت الاستعمار الاسباني بين الصحراء الغربية والكيان الموريتاني لا رابطة سيادة او ولاء من القبائل ، ولا " مجرد علاقة اندماج في كيان قانوني " . ومع ذلك ، سلمت للقبائل المذكورة بحقوقها في الأراضي التي ترتحل اليها .

ولذلك ، فليس من الممكن تجاهل ما اعلنته المحكمة في آخر حيثية من قرارها من أنها لم تتثبت من " وجود روابط قانونية من شأنها تعديل تطبيق مبدأ تقرير المصير ، بواسطة الاعراب الحر والحقيقي عن رغبة اهالي الاقليم " .

ومضى يقول ان مقارنة هذه الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية باستخلاصات البعثة الزائرة تيسر الوصول الى النتائج التالية : (١) ان مبدأ تقرير المصير ينطبق عليه ، وفقا للاجراءات المنصوص عليها في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؛ (٢) وان الشعب الصحراوى لديه الرغبة والقدرة على تقرير مصيره بحرية ؛ (٣) وان الروابط القانونية ، كما حددتها المحكمة ، لا يمكن أن تعرقل ممارسة الشعب الصحراوى لحقه في تقرير المصير ؛ (٤) وان الشعب الصحراوى قد عارض الدعاوى الاقليمية للمغرب وموريتانيا ؛ (٥) وان أى تنازل او ضم من جانب واحد لهذا البلد الى بلد آخر يفتقر ، في الحالة الراهنة ، الى أساس قانوني كاف .

واضاف انه يمكن الرد على ذلك بان هذه النتائج مستوحاة من التطبيق الكامل لمبدأ يحتمل تفسيرا واسعا ، وقد يتناقض مع مبدأ آخر كرسه الميثاق ، ألا وهو مبدأ السلامة الاقليمية . وقال ان وفد مدغشقر يوافق عن طيب خاطر على ان في امكان الشعب الصحراوى ، في اى وقت ، تأكيد هويته في أنسب اطار يراه : فان احكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تمنحه الأهلية الكاملة لذلك ، وان كان من المسلم به على أية حال ان سلامة التعبير عن هذا التأكيد ، وبالتالي اعتراف المجتمع الدولي به اعترافا صحيحا ، يقتضي ألا يكون هذا الاطار معدا سلفا ، وألا تكون هناك مغالاة في التحجج بمبدأ السلامة الاقليمية لانكار حقوق شعب لم يتكامل بعد .

(السيد رابيتافيكا ، مدغشقر)

وذكر انه ، في الاسابيع الاخيرة ولفترة قصيرة خلت ، لم يسعه الا ان يسجل ، بتخوف بالغ ، ان هناك مبادرات من جانب واحد تستهدف فرض اطار معين على الصحراويين ، وهو اطار سبق لمحكمة العدل الدولية ان شككت فيه رسميا ، ولا يوفر الضمانات الكافية فيما يتصل باحترام حقوق الصحراويين ، والحفاظ على مصالحهم الخاصة ، واستتباب السلم والأمن في المنطقة .

ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، صدر في مدريد " اعلان مبادئ " في اعقاب مفاوضات جرت بين اسبانيا وموريتانيا والمغرب . وفي هذا الصدد ايضا ، قال السيد رابيتافيكا انه يود ، عن طيب خاطر ، الاقتناع بألا خلاف هناك بين الالتزامات المترتبة على هذا الاعلان وبين الالتزامات المضطلع بها بمقتضى الميثاق الذى يعترف بالحق في تقرير المصير والذى استوحاه القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . فاذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن للدولة القائمة بالادارة ان توفق بين النقل المقترح للسيادة وبين المسؤوليات التي تضطلع بها ، أمام المنظمة الدولية ، ازاء الشعب الصحراوى ، بموجب الفصل الحادى عشر من الميثاق ؟ وهل يمكن للدولة القائمة بالادارة ان تعتقد أن من المسموح لها التنازل للغير عن حقوق الشعب الصحراوى غير القابلة للتصرف ؟ أم هل يستخلص من ذلك ان اسبانيا تنكر على الشعب الصحراوى الحق في تقرير المصير وما يترتب على ذلك من سيادة دولية ؟ ان التنازل المزمع يبدو اذن منافيا لما تتحمله اسبانيا من التزامات ومسؤوليات باعتبارها دولة قائمة بالادارة ؛ وبمقتضى المادة ١٠٣ من الميثاق ، تجبّ هذه الالتزامات والمسؤوليات التعهدات التي التزمت بها من " اعلان المبادئ " الصادر في مدريد .

ويضاف الى ذلك انه ، بغض النظر عن تجاهل الامم المتحدة تماما في هذه العملية الجديدة لانهاء الاستعمار ، لا يمكن بسهولة ان نفهم كيف يتسنى لها ان تضمن اعلانا يتنافى مع ما تنتظره من دولة قائمة بالادارة ويضع الشعب الصحراوى امام أمر واقع .

وأخيرا ، لا يسع وفد مدغشقر ان يفهم السبب في الفسخ المتعمد للعقد المبرم بين المنظمة ، من ناحية ، والاطراف المختصة او المعنية من ناحية اخرى ، حسبما هو مفهوم من القرارات التي صدرت في السنوات الاخيرة بشأن الصحراء الغربية . فقد كانت القاعدة تنص على اشتراك البلدان الاربعة المعنية او المختصة ، وهي اسبانيا والجزائر والمغرب وموريتانيا ، في كافة المفاوضات والمشاورات والقرارات المتعلقة بهذا الاقليم ، وعلى تغليب مصالح الصحراويين وحقوقهم على أى اعتبار آخر .

(السيد رابيتافيدًا ، مدغشقر)

ومضى يقول ان استبعاد الامم المتحدة وأحد الاطراف المعنية او المختصة ، وانكار الدولة القائمة بالادارة لحقوق الشعب الصحراوى ، وفرض أمر واقع على هذا الشعب دون أن يتاح له اختيار الممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير ، كل ذلك يعتبر وقائع خطيرة سوف تكون لها آثار سلبية على صون السلم والتعاون في هذه المنطقة . وطالب الامم المتحدة بالعمل على العودة الى مناهج أرشد ، تسودها روح الوفاق قبل أى شيء آخر ، وذلك لتصحيح وضع يتدهور باستمرار للأسف .

وأضاف ان الدولة القائمة بالادارة يمكنها أن تجد في الوضع الناشيء عن اعلان مدريد سبيلا الى التنصل من مسؤولياتها بتكلفة أقل . وقال انه ربما كان الطرفان الآخران المعنيان يعتقدان أن في امكانهما بذلك تغليب آراء كانت سلامتها موضع تشكيك بعض الشيء ، وهذا أقل ما يمكن أن يقال ، من جانب محكمة العدل الدولية وبعثة الامم المتحدة الزائرة .

واختتم ممثل مدغشقر كلامه بالاشارة الى النتائج المتفقة والمتكاملة التي توصلت اليها المحكمة والبعثة ، قائلا انه ينبغي ببساطة ، فوق كل اعتبار أو تفسير أو مطلب مفهوم سببه ومداه ، اتاحة الفرصة للصحراويين ، أيا كانوا وأيا كانوا ، لتقرير مصيرهم بحرية واصالة في الاطار الحالي للصحراء الغربية .

السيد أمبات* (الكونغو) : اعلن انه ، ازاء تعقد مسألة الصحراء المساه بالاسبانية ، المعروضة على اللجنة الرابعة للنظر فيها ، فان وفده يود أن يتكلم ليحاول أن يستخلص بايجاز بعض المبادئ الأساسية التي لابد من مراعاتها للعمل على انهاء استعمار هذا الاقليم .

ففي المقام الاول ، لابد من التشديد على الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة القائمة بالادارة بمقتضى الفصل الحادى عشر من ميثاق الامم المتحدة ، ولاسيما في المادة ٧٣ منه ، وبمقتضى أحكام القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة ، وبوجه خاص القرارات ١٥١٤ (د - ١٥) ، و ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، و ٣٢٩٢ (د - ٢٩) ، و ٣٣٢٨ (د - ٢٩) ، التي تؤكد حق شعب الصحراء ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال .

---

* أورد النص الكامل لبيان ممثل الكونغو في هذا المحضر ، تنفيذا لقرار اتخذته اللجنة .

(السيد أمبات ، الكونغو)

وفي هذا الصدد ، أشار الى ضرورة التذكير بأن المشكلة الناجمة عن بدء عملية انهاء استعمار الصحراء الغربية لا تزال من اختصاص الجمعية العامة للامم المتحدة . وعلى ذلك ، فان أى عمل يقوم به على انفراد ما اصطلح على تسميته " بالأطراف المختصة والمعنية " (أى الجزائر والمغرب وموريتانيا كما يعلم الجميع) ، لا يمكن الا أن يثير الشكوك في قضية لا ينقصها التعقيد . ولذلك فان الوفد الكونغولي ، رغم علاقات الثقة الدائمة والأخوية التي تربط الكونغو بدولتي موريتانيا والمغرب الشقيقتين ، لا يزال متشككا ازاء اعلان الاتفاق الذى تم بين الحكومة الاسبانية من جهة ، والحكومتين المغربية والموريتانية من جهة اخرى . وقال ان الكونغوليين قلقون لهذا الاجراء الغريب من كل النواحي ، الذى وضع على عجل ، على هامش الامم المتحدة ودون مراعاة بالتأكيد لوجود شعب الصحراء الغربية ذاته . وطالب السيد أمبات الحكومة الاسبانية ، بحزم ، بوضع حد لمناوراتها لبث الفرقة في الشمال الافريقي . وقال ان الحكومة الاسبانية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، لا تزال تتحمل كافة المسؤوليات عن الوضع في الصحراء الغربية . وعليها ، بوجه خاص ، اعلام الجمعية العامة ، كلما كان ذلك ضروريا ، عن تطور المشكلة الناجمة عن انهاء استعمار هذا الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي .

وأضاف انه ، علاوة على الوثائق التي سبق ذكرها ، وضعت بعثة الامم المتحدة الزائرة ، التي يعرب الوفد الكونغولي لها عن أحر التهنئة ، تحت تصرف اللجنة تقريرا قيما يحوى معلومات وافية ، يتبين منها ما لدى هذا الشعب ذاته من رغبة راسخة في تقرير مصيره . والواقع ان البعثة لاحظت ، وهي في الاقليم ، ان الاهالي ، أو على الأقل جميع الأشخاص الذين قابلتهم ، يؤيدون الاستقلال تأييدا قاطعا . . كما أعربوا عن رغبتهم في ان تساعدهم الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية على تحقيق استقلالهم وصيانته . واضاف ان الاهالي ، بمظاهراتهم الجماعية وبياناتهم ، قد برهنوا على مساندتهم لأهداف حزب التحرير ، أى جبهة البوليزاريو ، وهي الحركة التي تبدو وكأنها القوة السياسية المسيطرة في البلد ، وكذلك أهداف حزب الاتحاد القومي الصحراوى ، وهما مؤيدان لاستقلال الاقليم .

وبالنظر الى ماسبق ، يرى الوفد الكونغولي انه لا بد من انهاء استعمار الصحراء المسماة بالأسبانية ، وفقا للمبادئ التي أرستها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، مع تمكين الأهالي من ممارسة حقهم في تقرير المصير وتحديد مستقبلهم بحرية .

(السيد أميات ، الكونغو)

وذكر ان حكومة جمهورية الكونغو الشعبية لا تزال مقتنعة بأن احترام رغبة الشعب الصحراوى في تقرير المصير والاستقلال يعتبر شرطا هاما من شأنه خلق جو من التفاهم الأخوى والسلم بين بلدان هذه المنطقة الفرعية من افريقيا .

ووصف هذا الموقف الذى تتخذه الحكومة الكونغولية من مشكلة انهاء استعمار الصحراء المسماة بالاسبانية بأنه يتفق وروح مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة الذى انعقد في ليما ، ببيرو ، في شهر آب/اغسطس . ففي هذا المؤتمر ، طولبت الدولة القائمة بالادارة بالكف عن القيام بأى عمل من جانب واحد في هذا الاقليم مادامت الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تحدد السياسة الواجب اتباعها في مجال انهاء استعماره ، كما طلب التعجيل بعملية انهاء استعمار هذا الاقليم تماما .

ولذلك فان على الأمم المتحدة ، تطبيقا للقرارات التي اتخذتها بشأن انهاء استعمار الصحراء المسماة بالاسبانية ، ان تبذل كل جهدها للوصول بالشعب الصحراوى بسرعة الى تقرير المصير والى الاستقلال .

واختتم كلمته قائلا ان اى حل تنادى به اللجنة ولا يؤكد بوضوح ، من جديد ، حق شعب الصحراء المسماة بالاسبانية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير وفي الاستقلال لن ينال تأييد الوفد الكونغولي .

السيد البطاينة* (الأردن) : قال ان المجتمع الدولي شهد مؤخرا انهيار صرح الاستعمار وزواله من كثير من مناطق العالم . كما ان القارة الافريقية العظيمة قد تحررت من نير الاستعمار ، الذى لم يعد باقيا الا في بعض الجيوب التي ستتحرر بدورها في المستقبل القريب . واضاف ان ارادة المجتمع الدولي في تصفية الاستعمار حيثما وجد تتأكد بالنظر في مسألة الصحراء الغربية ، وتحررها من السيطرة الاجنبية ، وارتباطها بالوطن الأم ؛ وقال ان الصحراء الغربية كانت ، ولا تزال ، أرضا عربية قسمت وقت ان تعرض المغرب العربي للاستعمارين الاسباني والفرنسي .

---

* أورد النص الكامل لبيان ممثل الأردن في هذا المحضر ، تنفيذا لقرار اتخذته اللجنة .

(السيد البطاينة، الاردن)

ومضى يقول ان الوفد الاردني يرى في استعادة الاجزاء المحتلة من المغرب العربي فرصة للمجتمع الدولي لتشجيع ومساندة كافة البلدان التي جزأتها السياسات الاستعمارية ، وصون السلامة الاقليمية لاقليم وشعب طالما تعرضا للتجزئة والاستغلال . ووصف هذا الاسترداد ، علاوة على ذلك ، بأنه فرصة للاشادة بالكفاح الطويل الذى خاضه اهالي الصحراء الغربية للتحرر من السيطرة الاستعمارية .

وأعرب السيد البطاينة عن رأيه بوجوب الاشادة كذلك بالجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة في هذا المجال . وقال ان تقرير هذه اللجنة يعزز الجهود الدائبة التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل الى حل عادل لمشكلة الصحراء الغربية . واضاف ان الامم المتحدة قد أصدرت عدة قرارات هامة منذ ١٩٦٥ ، لوضع حد للسيطرة الاجنبية في هذه المنطقة .

ومضى يقول ان الوفد الاردني مرتاح للموقف الذى اتخذته مؤخرا الحكومة الاسبانية التي تعتبر مسؤولة عن ادارة هذا الاقليم ، والتي اتخذت تدابير بناءة لاعادة هذا الاقليم الى أصحابه الشرعيين ، بعد ان رأت ان عملية انهاء الاستعمار لارجعة فيها .

وأردف قائلا ان الاردن تتابع هذه المسألة منذ عدة سنوات بكل ما تستحق من الاهتمام ، وانها كانت دائما مقتنعة بان كافة البلدان المتاخمة سوف تسترشد بروح من الاخوة الصادقة ، وهي الروح التي تبدت بوضوح عند النظر في هذه المسألة ، سواء في الامم المتحدة او خارجها . وأضاف ان للأردن علاقات اخوية من أوثق ما يكون بكافة البلدان العربية المجاورة للصحراء الغربية ، وانها تود استمرار الاستقرار والعلاقات الاخوية الطيبة بين كل هذه البلدان بعد زوال السيطرة الاجنبية من الصحراء .

وبهذه الروح ، يرحب الوفد الاردني بالاتفاق الثلاثي الذى عقد مؤخرا في مدريد ، والذى يكفل تحقيق هذا الهدف الاساسي المتمثل في زوال السيطرة الاجنبية ، ويضمن لأشقائه في الصحراء مستقبلا وطنيا كريما .

وأعرب السيد البطاينة عن اقتناعه بأن فتوى محكمة العدل الدولية تؤكد وجود علاقات تاريخية قديمة بين اهالي الصحراء ، واهالي المملكة المغربية واهالي موريتانيا ، وهي علاقات يجب

(السيد البطاينة ، الاردن)

أن تؤخذ في الاعتبار. واضاف ان بلدان الشمال الافريقي عانت طويلا من الاستعمار والتجزئة ، ولهذا فان الاردن تعتبر تحرير الجزء الباقي من هذه المنطقة من السيطرة الاجنبية واستعادته لوحدته الطبيعية مدعاة للارتياح ، وسبيلا طبيعيا وعادلا .

وانطلاقا من ذلك ، يرى الوفد الاردني ان الاتفاق الثلاثي ، الذى عقد اخيرا في مدريد ، يقدم حلا سليما وملائما لهذه المسألة ، حلا يصون الحقوق القومية المشروعة لأهالي الصحراء ، ويكفل الوحدة التاريخية لاقليمهم .

وأعرب عن ارتياح الوفد الأردني لما أكدته المغرب وموريتانيا من تمسكهما بوجوب تنفيذ هذا الاتفاق وفقا لرغبات شعب الصحراء . وقال ان الادارة الثلاثية المؤقتة ستكفل عودة الوضع الى طبيعته ، مما سيتيح للاجئين العودة الى ديارهم .

واستطرد قائلا ان الحكومة الاردنية ساندت دائما الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لانهاء الوجود الاجنبي في الصحراء ، وستستمر في مساندة التدابير التحريرية التي تم الاتفاق عليها .

واختتم كلامه قائلا ان الاردن تدعو بلدان الشمال الافريقي الشقيقة الى توحيد جهودها ، بروح من الأخوة ، لتحقيق الاستقرار والوحدة في الشمال الافريقي . وأضاف ان الاردن ، التي تربطها بالمغرب وموريتانيا والجزائر علاقات أخوية من أوثق ما يمكن ، تود استمرار علاقات الأخوة والتعاون فيما بينها ، فمن المعلوم أن هذه البلدان الشقيقة تحرص جميعا على تضامنها ، وتكافح معا لتحقيق أهداف نبيلة واحدة .

رفعت الجلسة في الساعة ٢٣/٢٥